المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/11/2014

جمعية أسرى البوليساريو تنظم وقفة احتجاجية أمام الأمم المتحدة و المجلس الوطني لحقوق الانسان

نوفمبر
20
2014
0

By admin

تنظم تنسيقية عائلات المختفين و الأسرى المغاربة في سجون البوليساريو وقفة احتجاجية أمام مقر الأمم المتحدة و المجلس الوطني لحقوق الانسان في الرباط .

الهدف من هذه الوقفة هو التنديد و فضح انتهاكات حقوق الانسان الجسيمة التي تعرض لها مدنيون و عسكريون أسرى على التراب الجزائري ستوجه خلالها رسالتين الى رئيس المجلس الوطني رشيد اليزمي و الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون .

و حسب ميلود خليل رئيس التنسيقية فهذه الوقفة تهدف الى تعريف الرأي العام الدولي بالانتهاكات الجسيمة التي شهدتها المخيمات ليس في حق أسرى حرب تكفل حقوقهم اتفاقية جنيف بل و مست أيضا مدنيين .

تجدر الاشارة الى أن أسرى المغاربة عند البوليساريو خلال حرب الصحراء المغربية تعرضوا لشتى أنواع الفضاعات و الانتهاكات بدءا بانكار وجودهم و تعرضهم للقتل و السخرة و التعذيب بل و حتى التبرع القسري بالدم و الأعضاء و لم يتم كشف هذه الفضاعات حتى سنة 2003 اثر زيارة قامت بها دانييلا ميتران زوجة الرئيس الفرنسي الأسبق و صاحبة جمعية France Libertés واكتشفت خلالها صدفة وجود أسرى مغاربة في سجون و أقبية تحت الأرض .

و لم يكن الأسرى المغاربة من العسكريين فقط بل و حتى من المدنيين ك18 مواطنا أعزلا اختطفوا في طاطا سنة 1978 أو المختطفين من طانطان سنة 1981 .

PRISONNIERS DE TINDOUF: SIT-IN À RABAT DEVANT L'ONU ET LE CNDH

NOV
20
2014
0
By admin

Le collectif des familles des disparus et des séquestrés marocains dans les pénitenciers de Tindouf organise deux sit-in, jeudi, devant le siège de l'ONU et du Conseil national des droits de l'Homme, à Rabat.

L'objectif est de dénoncer et dévoiler les violations des droits de l'Homme perpétrées par le régime algérien à l'encontre de civils et militaires marocains dans les provinces du Sud du Royaume.

Au terme de ces sit-in, le collectif remettra deux lettres destinées au secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-Moon, et au président du CNDH, Driss El Yazami.

Ces rassemblements interviennent, selon le président du collectif Miloud Khalil, dans le cadre d'un plan d'action national et international visant à mettre à nu ces violations.

http://sahara-question.com/fr/actualites/prisonniers-tindouf-sit-%C3%A0-rabat-devant-l%E2%80%99onu-et-cndh

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

لتسليط الأضواء على المنتدى العالمي لحقوق الانسان

قافلة حقوقية في ضيافة المدرسة العمومية بوزان

10863/4

محمد حمضي

مساهمة من المدرسة العمومية بإقليم وزان في التعريف بفعاليات المنتدى العالمي لحقوق الانسان الذي تستضيف بلادنا نسخته الثانية ،وتفعيلا لروح اتفاقية الشراكة التي تجمع على ضفتيها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال ، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بطنجة / تطوان، وتحت شعار «المدرسة فضاء لترسيخ قيم المواطنة وحقوق الانسان ارتدت مدرسة الحسنية بدار الضمانة صباح يوم 8 نونبر 2014 حلة حقوقية، استعدادا لاستقبال قافلة أندية المواطنة وحقوق الانسان التي أطلق فعالياتها بالنيابات التعليمية السبع، الشريكان الجهويان الحقوقي والتربوي من 25 أكتوبر إلى 13 نونبر.

محطة وزان الحقوقية انطلقت بمتابعة الطيف المدني والتعليمي والحقوقي النوعي لكلمات القاها بالمناسبة كل من نجاة الشنتوف ممثلة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان، ونور الدين بنعلي ممثل المجلس الإقليمي، وعزيزة الحشالفة نائبة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بوزان التي جاء في كلمتها « اقتناعا منا بأن نشر وترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان في المجتمع مرتبط بشكل قوي بالدور الحيوي للتربية والتكوين، وبانخراط مؤسساتها والتزامها بتعميق هذه القيم في فكر وسلوك ناشئة اليوم، مواطنات ومواطني الغد، ووعيا منا كذلك بأن أندية حقوق الانسان والمواطنة تعتبر مشتلا ميدانيا للنهوض بالقيم والمبادئ الكونية، جاء تثميننا لمبادرة هذه القافلة الحقوقية الجهوية وانخراطنا فيها من أجل تحقيق الأهداف التي رسمتها»، وأضافت «هذا الورش الحقوقي هو ثمرة مجموعة من اللقاءات والمشاورات بيننا وبين ممثل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بوزان ومنسقي ومنسقات أندية المواطنة وحقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية بالإقليم».

الوفد الزائر

فعاليات القافلة الحقوقية التي حطت بوزان ساهم في اخراج لوحتها التربوية والفنية بلمسة حقوقية، بالإضافة الى أندية حقوق الإنسان والمواطنة النشيطة بمؤسسات المدرسة العمومية بإقليم وزان الذي يغلب عليه الطابع القروي، كل من جمعية الحنان للأطفال في وضعية إعاقة، وحركة الطفولة الشعبية، وجمعية الوسيط للتنمية. الورشات التي استمرت الى ما بعد الثانية بعد الزوال توزعت بين إنجاز جداريات، وتقديم وصلات غنائية، ومسرحية تناهض العنف ضد المرأة وتدعو للمساواة، وأشرطة من إنجاز تلاميذ وتلميذات ينشطون في أندية حقوق الإنسان لامسوا فيها بالصور الحية والصوت، إشكالية الهدر المدرسي، وتغلغل المخدرات بكل أنواعها في صفوف التلاميذ...

يذكر بان ثانوية محمد السادس بجماعة مقريصات بإقليم وزان سبق وفازت بالجائزة الأولى في المباراة الجهوية التي سبق وأطلقتها في الموسم الدراسي الماضي اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بطنجة / تطوان، وانه من المقرر، حسب مصدر من اللجنة الجهوية، أن ينظم حفل كبير بمدينة طنجة يوم 10 دجنبر المقبل احتفاء بأندية حقوق الإنسان والمواطنة الأربعة التي شرفت المؤسسات التعليمية بالجهة . وأضاف نفس المصدر بان هذا المهرجان الحقوقي سيكون محطة لعرض أهم اللوحات الإبداعية التي لامست مواضيعها مختلف أجيال حقوق الإنسان بمناسبة إطلاق القافلة الحقوقية.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

وضعية تتناقض مع التزامات المغرب الدولية

آلاف القاصرات ضحايا الاستغلال في العمل المنزلي

492513

■ أمال المنصوري

وجه الائتلاف من أجل حظر تشغيل الطفلات كخادمات في البيوت، نداء إلى البرلمان من أجل حظر تشغيل الطفلات خادمات في البيوت، باعتماد الآليات من أجل حماية الطفولة ومحاربة كل أشكال الإستغلال التي تستهدف هذه الفئة لأغراض سوسيو- اقتصادية ومالية ?مشدداً على ضرورة ردع الانتهاكات التي تتم معاينتها في هذا المجال.

و أكد الائتلاف، في بلاغ توصلنا بنسخة منه، " أن المغرب مازال "متحفظا" بشأن الاستناد إلى المعايير الدولية في وضع وسائل مكافحة الاستغلال الاقتصادي للأطفال بشكل ناجع وصارم خاصة في مجال محاربة ظاهرة تشغيل الطفلات دون سن الخامسة عشرة خادمات في البيوت، رغم أنه صادق على مجمل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية الطفولة".

و أضاف الائتلاف، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل، الذي يصادف 20 نونبر من كل سنة، بالنظر إلى حجم ظاهرة تشغيل الطفلات القاصرات في المغرب والى الاعتداءات المتكررة الجسدية والنفسية والجنسية التي يتعرضن لها، يواصل المجتمع المدني دق ناقوس الخطر ويعمل على واجهات عدة للقضاء على هذه الممارسة الاجتماعية المشينة.

و أشار الائتلاف الجمعوي من أجل حظر تشغيل الطفلات كخادمات في البيوت، منذ 2009، قام بالعديد من المبادرات التي أدت إلى تقديم، بين 2011و 2013، عدة مشاريع قوانين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، أولا، ثم من قبل وزارة الشغل. ما رافقت جمعيات الدفاع عن حقوق الطفل، بشكل عام، والجمعيات العاملة من أجل انتشال الطفلات القاصرات من العمل كخادمات في البيوت وإعادة إدماجهن داخل أسرهن وفي المدرسة، بشكل خاص، دينامية الإصلاح التشريعي وقدمت توصياتها كما قامت بعمليات تحسيس وترافع للمساهمة في القضاء على هذه الظاهرة.

و على الرغم من الرأي المخالف للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي تبناه مجلس المستشارين في سياق دراسة مشروع القانون 19.12، تواصل وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية الحفاظ على سن الولوج للتشغيل في البيوت في 15سنة ، و هو ما يرفضه الائتلاف لأنه يمس بحقوق الطفلات.و بعد خمس سنوات من المشاورة وأكثر من 20سنة عن توقيع المغرب لاتفاقية حقوق الطفل، لا تزال نتائج حماية الطفل متباينة وضعية الطفلات الخادمات في البيوت وجهها الأكثر فظاعة، كما ورد من مجلس حقوق الطفل التابع للأمم المتحدة في جنيف في شتنبر 2014.و يجدد الائتلاف أيضا، تزامنا مع تنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في بلدنا من 27إلى 30نونبر 2014في مراكش، دعوته إلى كافة الهيئات والمسؤولين المؤسساتيين والجمعويين على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي والدولي لمناهضة كل أشكال الاستغلال والعنف ضد الأطفال، وخاصة" الطفلات الخادمات في البيوت " ويطالب بتجريم تشغيل القاصرين و القاصرات كخدم في البيوت و تحديد التدابير اللازمة لإعادة إدماج الأطفال ضحايا هذه الظاهرة، ووضع سياسة متكاملة لحماية الأطفال، بشكل عام، وخطط عمل ضد استغلال الطفلات القاصرات كخادمات في البيوت، على وجه الخصوص.مع ضرورة إطلاق حملات تحسيسية وتوعية المجتمع، بما في ذلك الأسر والمشغلين و المشغلات والوسطاء (السماسرة)، لحماية وتعزيز حقوق الطفل والتنبيه بمخاطراستغلال الأطفال كخدم في البيوت في سن مبكرة.

رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان يبرز ببروكسل قدرة المغرب على مواصلة الاصلاحات في جو من الثقة والحوار والتعددية

و.م.ع
20.11.2014
h4516

بروكسل/ 20 نونبر 2014/ومع/ أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان السيد ادريس اليزمي، قدرة المغرب على مواصلة نهج الإصلاحات في جو من الثقة والحوار والتعددية.

وأضاف السيد اليزمي متحدثا لأعضاء اللجنة الفرعية "لحقوق الانسان" في البرلمان الأوروبي، "إذا كانت هناك خطوة يتعين الاشادة بها في المغرب، فهي هذه القدرة، قدرة المجتمع على الاصلاح التدريجي في أجواء من الثقة والحوار والتعددية والسلام والتقدم". وأشار إلى أن المغرب، اقتناعا منه بحجم التحديات المرتبطة بكامل مسلسل الإصلاح، وخاصة في مجال حقوق الإنسان، يتميز عن البلدان الأخرى في المنطقة، من خلال قدرته على الحفاظ على النقاش الداخلي داخل المجتمع، والانفتاح على الخارج، داعيا أعضاء البرلمان الأوروبي لدعم ومواكبة مختلف الأوراش التي أطلقتها المملكة في مجال حقوق الإنسان.

وبعدما لاحظ أن المغرب يستعد في إطار مواصلة العمل الذي بدأ في السنوات الأخيرة، لرفع العديد من التحديات المتعلقة بتنفيذ عدة مبادرات لتكريس الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، شدد السيد اليزمي بشكل خاص على أهمية التقدم الذي تم إحرازه في مجال إصلاح العدالة.

وأكد، في هذا السياق، على أن مشروعي قانونين ذي أهمية كبيرة ، سيتم اعتمادهما سنة 2015، مبرزا أن الامر يتعلق بمشروع قانون المجلس الاعلى للسلطة القضائية، وآخر يتعلق بقانون المسطرة الجنائية، مبرزا أن المشروع الأول والذي أصدر بشأنه المجلس الوطني لحقوق الانسان مذكرة، سيشكل "خطوة مهمة" لضمان استقلالية القضاء.

وفي ما يتعلق بقانون المسطرة الجنائية، قال السيد اليزمي إن أحدث نسخة من هذا المشروع، التي تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، تنص على ضرورة حضور المحامي أثناء فترة الاعتقال الاحتياطي.

وأشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، إلى أنه من ضمن التحديات التي يتعين رفعها في إطار مسلسل النهوض بحقوق الإنسان، هناك التنصيب السريع لهيئة ضمان المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز والتي ستكون هيئة دستورية مستقلة، وفقا لدستور 2011، واعتماد مشروع قانون بشأن العمل المنزلي.

وفي سياق آخر، شدد السيد اليزمي ، على أهمية مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، مشيرا إلى أنه لا تزال اليوم خطوة نهائية تتعلق بإيداع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة، على ان يتم بعد ذلك إحداث آلية وطنية للحماية.

وفي معرض حديثه عن استعداد المجلس الوطني لحقوق الانسان لاعتماده آلية وطنية للحماية ضد سوء المعاملة، شدد السيد اليزمي على أن هذه الآلية ستشكل منعطفا أساسيا، لأن الخبرة الدولية أظهرت أنه مع إرساء مثل هذه الآلية، ينخفض خطر سوء المعاملة بأكثر من 90 في المئة.

وأضاف أيضا، أن المغرب سيواصل في الأشهر المقبلة، تنفيذ السياسة الجديدة للهجرة واللجوء ، مذكرا بأنه تم إطلاق عملية استثنائية للتسوية طيلة سنة 2014، استفاد منها الآلاف من المهاجرين.

وقال السيد اليزمي إنه "فضلا عن الأرقام، فإنه ينبغي التأكيد في هذا الصدد على أن نجاح هذه السياسة المغربية، "لا يشكل فقط رهانا بالنسبة للمغرب فقط ، ، ولكن رهانا دوليا يتطلب مساهمة جميع الفاعلين الدوليين".

من جهتهم، شدد النواب أعضاء اللجنة الفرعية "حقوق الإنسان " على أهمية العمل الذي قام المجلس الوطني لحقوق الانسان منذ عدة سنوات، ومساهمته في إثراء مسلسل الإصلاح الديمقراطي الذي انخرط فيه المغرب.

وصرح العديد من البرلمانيين الأوروبيين، بأنهم اطلعوا، خلال الزيارات المتعددة التي قاموا بها إلى المغرب في إطار مجموعة الصداقة الاتحاد الاوروبي –المغرب، على مساهمة المجلس الوطني لحقوق الانسان في التشريع المغربي، مشيرين إنه على أساس توصيات المجلس أطلق المغرب سياسة جديدة للهجرة واللجوء، تشكل "نموذجا يحتذى لجميع بلدان المنطقة".

وأشاروا إلى أن المغرب يمكنه، من خلال الإصلاحات الديمقراطية التي نهجها في السنوات الأخيرة، أن يضطلع ب"دور رئيسي" في منطقة المغرب العربي، حيث يشكل مع تونس، مثالا ناجحا للديمقراطية التشاركية.

ودعا النواب البرلمانيون، الاتحاد الأوروبي لدعم المغرب وتونس في جهودهما الإصلاحية، مشيرين إلى أن كلا البلدين يجسدان اليوم وبشكل واضح نموذجا للديمقراطية في العالم العربي".

ت/ج ت/ /ب ج/

فاعلون وجامعيون يناقشون بوجدة الضمانات الدستورية لحماية الحريات والحقوق الأساسية ودور السلطة القضائية

و.م.ع
21.11.2014
H0003
شارك
أضف تعليق (0)

وجدة /21 نونبر 2014/ومع/ ناقش فاعلون وجامعيون، شاركوا في ندوة علمية نظمتها، أمس الخميس بوجدة، اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة – فجيج، الضمانات الدستورية لحماية الحريات والحقوق الأساسية، وكذا الدور الذي تضطلع به السلطة القضائية في هذا المجال.

واستعرض المشاركون خلال هذه الندوة، المنظمة بشراكة مع هيئة المحامين بوجدة، مجموعة من المبادئ الأساسية والضمانات الداعمة لحقوق الإنسان والتي كرسها الدستور الجديد لسنة 2011، مشيرين في هذا الصدد إلى الدور المسند إلى السلطة القضائية بموجب هذه الوثيقة الدستورية لضمان حماية هذه الحقوق والحريات. وأبرز الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد محمد الصبار، السياق العام لتنظيم هذه الندوة المندرج في إطار متابعة مخرجات الحوار الوطني حول العدالة، مشيرا في هذا الصدد مساهمة المجلس في النقاش العمومي لهذا الورش، من خلال إصدار مذكرات أساسية حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمحكمة الدستورية، والدفع بعدم الدستورية، والنظام الأساسي للقضاة، والقضاء العسكري. وأكد في إطار مداخلته حول "المرتكزات الدستورية لاستقلال السلطة القضائية" على أهمية هذا الورش، مبرزا أن "وضع القضاء المغربي، لكي يكون مؤهلا فاعلا منتجا لأحكام قضائية عادلة ومنصفة وتتماشى مع روح القانون، يشكل دعامة أساسية للنهوض بحقوق الإنسان من جهة، والنهوض بالتنمية والاقتصاد وكذا الحفاظ على استقرار البلد من جهة ثانية".

من جهته، قدم نقيب هيئة المحامين بوجدة، السيد بنعيسى مكاوي، نظرة تاريخية لتطور حقوق الإنسان بالمغرب، مبرزا في هذا الصدد مجموعة من المؤسسات الحقوقية التي تم إحداثها وكذا الضمانات الدستورية التي كرسها دستور 2011 من أجل حماية حقوق الإنسان. من جانبه، اعتبر رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة– فجيج، السيد محمد العمرتي، أن تدارس موضوع هذه الندوة يندرج في إطار إصلاح منظومة العدالة وتفعيل مقتضيات الدستور المصادق عليه في يوليوز 2011 ، لاسيما منها تلك المتعلقة باستقلال القضاء واطلاعه بوظائفه في مجال حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية وكذا تطبيق القانون.

وأضاف أن هذا اللقاء، يروم أيضا المساهمة في إثراء الفكر والحوار العمومي حول القضايا المتصلة بالضمانات الدستورية لحماية الحقوق والحريات، ومستلزمات وشروط تأمين الحماية القضائية الفعالة والناجعة لمنظومة حقوق الإنسان في المغرب، فضلا عن توسيع دائرة المشاركين على الصعيد الجهوي حول إصلاح منظومة العدالة بكل مكوناتها.

وقد تناولت أيضا هذه الندوة جملة من المحاور أبرزها "دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات"، و"القاضي الإداري المغربي وحماية الحقوق السياسية والمدنية"، و"الأمن القانوني والأمن القضائي"، و"المحاكمة العادلة".

ج/ح ل رح

Droits de l'homme au Sahara occidental : Le président du CNDH marocain sévèrement interpellé au parlement européen

Par Agence | 20/11/2014 | 14:42

Des eurodéputés ont interpellé jeudi, le président du Conseil national des droits de l'homme marocain (CNDH), sur la situation des droits humains dans les territoires sahraouis occupés par le Maroc, a-t-on appris de source européenne, à Strasbourg.

Intervenant devant les membres de la sous-commission des droits de l'homme au Parlement européen, le président du CNDH, Driss El Yazami a été « sévèrement » interpellé par des députes européens sur la « situation calamiteuse » des droits de l'homme dans les territoires sahraouis occupés, a-t-on précisé.

Parmi les griefs rappelés par les eurodéputés ont figuré la « tragédie sanglante » de Gdiem Izik en 2010, le décès du militant sahraoui, Hassan al Wali, sous la torture, l'isolement des prisonniers d'opinion qui n'ont pu être visités, y compris par des députés européens et les mauvais traitements qui leur sont infligés.

En outre, la fermeture de l'accès aux territoires sahraouis occupés aux parlementaires et aux journalistes dont les derniers furent ceux de la BBC, les dénis et les restrictions continues à la liberté d'association, d'expression et de réunion pour les citoyens sahraouis favorables à l'autodétermination, ont été autant de faits sur lesquels se sont appuyés les eurodéputés pour lancer une série d' »interpellations véhémentes » sur le contexte fortement dégradé et les violations répétées des droits de l'homme dans les territoires sahraouis occupés.

Sur ces points, le représentant marocain a tenté « vainement » d'établir un « distinguo artificiel », vite récusé par les eurodéputés, entre les aspects politiques et l'approche des droits de l'homme en ce qui concerne le Sahara occidental.

L'intervenant, contraint de reconnaître un « usage disproportionné » de la force à Layoune occupée, a refusé « obstinément » de répondre sur l'hostilité du gouvernement marocain à l'élargissement du mandat de la Minurso à la surveillance des droits de l'Homme et en s'enferrant jusqu'à reconnaître, que ces territoires sont disputés « internationalement ».

Certains députés qui se sont déclarés « indignés » par les « réponses biaisées » et « non satisfaisantes » sur la question du Sahara occidental, ont remis en cause l'utilité même des antennes régionales du CNDH dans les territoires occupés dont la mission véritable semble être de « suivre » et de « noyauter » les activités des partisans de l'indépendance.

Les interventions des représentants des ONG internationales ont mis en évidence le « décalage impressionnant » entre les déclarations d'intention et la réalité sur le terrain et où l'absence de contrôle judiciaire, l'impunité des forces de répression marocaines, l'usage « irrationnel et disproportionné » de la violence, la répression et les « mauvais traitements » au Sahara occidental, les « entraves sérieuses » à la liberté de manifestation et de réunion font qu'au Maroc la culture de l'autorité prime sur la culture démocratique. (Aps)

http://www.algerie1.com/flash-dactu/droits-de-lhomme-au-sahara-occidental-le-president-du-cndh-marocain-severement-interpelle-au-parlement-europeen/

خريبكة : عامل الإقليم يلقي الضوء على مسار برنامج التأهيل الحضري للمدينة وينوه بمساهمة إدارة الفوسفاط

حميد المديني / عدسة هشام سكومة | بتاريخ 20 نوفمبر, 2014

بدعوة من المجلس البلدي لمدينة خريبكة ، حضر عامل الاقليم إلى مقر الجماعة مرفوقا بوفد رسمي يضم رؤساء المصالح التقنية وعدة شخصيات على الساعة الثالثة والنصف يومه الخميس 20 – 11 – 2014 لإلقاء الضوء عن مسار برنامج التأهيل الحضري 2014 & 2017 أمام أعضاء المجلس البلدي .

وقد جاء هذا اللقاء كثمرة للمجهودات التي بدلها رئيس المجلس البلدي لمدينة خريبكة السيد محمد الزكراني ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان السيد علال البصراوي لإنهاء سياسة شد الحبل بين عامل الإقليم و بعض أعضاء المجلس البلدي الذين اعتصموا ببهو الباشوية مطالبين السلطة المحلية بالإفراج الفوري عن مجموعة من المشاريع المبرمجة .

وسير رئيس المجلس البلدي هذا اللقاء حيث تناول عامل الإقليم السيد عبد اللطيف شدالي في البداية الكلمة موضحا المجهودات المبذولة من طرفه لإنجاح برنامج التأهيل الحضري لمدينة خريبكة ، والعناية التي يوليها لذلك لجعل المدينة عاصمة للإقليم بكل ما تحمله الكلمة من معنى . وأضاف انه ومنذ تعيينه عقد مجموعة من اللقاءات التواصلية مع المجالس المنتخبة ومع الفاعلين ، وانه اشتغل تبعا لذلك لمدة 151 ساعة لبلورة تصور عام للتنمية عبر معرفة حجم الخصاص والإمكانيات حتى يتمكن من تحديد الأولويات للاستجابة للحاجيات الملحة للساكنة .

و ركز عامل الإقليم في موضوع " برنامج التأهيل الحضري " على طبيعة المشاريع التي يضمها والمبالغ المرصودة لذلك على امتداد الأربع سنوات المقبلة . كما ذكر بان هذا البرنامج تمت المصادقة عليه في يوليوز 2014 ، وان تنفيذه لازال في مراحله الأولى ولا يمكن توفير جميع الاعتمادات بشكل فوري نظرا لطبيعة التركيبة المالية والالتزامات مع المتدخلين والشركاء والتي تمتد على مراحل طيلة مدة انجاز هذا البرنامج . وطالب أيضا بضرورة تماسك القطب المؤسساتي المحلي لإنجاح المشاريع التنموية المبرمجة . كما نوه بالدور الذي تلعبه إدارة المجمع الشريف للفوسفاط بالمساهمة في الإقلاع التنموي بالإقليم حيث خصت ما يناهز 400 مليون درهم لتمويل المشاريع المندمجة التي جاءت وفق تصور عام على مدى أربع سنوات و كانت حصة الأسد من نصيب مدينة خريبكة 46 في المائة .

وتطرق أعضاء المجلس البلدي بخريبكة إلى حجم الخصاص الذي تعاني منه المدينة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية ، كما أوضحوا عدم قدرة مالية الجماعة على النهوض بالوضع التنموي والاستجابة للحاجيات الملحة للساكنة نظرا لاستنزافها من طرف كتلة الأجور الضخمة ونفقات التسيير وطغيان التهرب الضريبي مما رفع سقف الباقي استخلاصه إلى 7 ملايير سنتيم ،وطالبوا من عامل الإقليم القيام بعدة مجهودات منها الإسراع بإخراج عدد من المشاريع إلى حيز الوجود ، والاهتمام بالمجال الصحي والقيام بزيارات تفقدية للمنشات الصحية وإقامة منشات رياضية وثقافية ، والإفراج عن تصميم التهيئة الجديد ، والاهتمام بالشغل والتشغيل بتفعيل المنطقة الاقتصادية، وإزاحة العراقيل من أمام المجلس البلدي مع احترام اختصاصاته ، وضمان التعاون والتنسيق والتواصل الفعال بينه وبين كافة المتدخلين في المشروع التنموي لمدينة خريبكة .

HTTP://KHOURIBGA24.COM/K24-AR/2014/11/20/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%8A%D9%84%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B3%D8%A7/

مساءلة رئيس المجلس الوطني المغربي لحقوق الانسان امام البرلمان الاوربي بسبب الوضع في الصحراء الغربية

استوقف نواب من البرلمان الاوربي يوم الخميس رئيس المجلس الوطني المغربي لحقوق الانسان حول وضع حقوق الانسان في الاراضي الصحراوية المحتلة من طرف المغرب حسب ما أفاد به مصدر اوروبي في ستراسبورغ.

خلال تدخله أمام اللجنة الفرعية لحقوق الانسان في البرلمان الاوروبي استوقف نواب اورويون رئيس المجلس الوطني المغربي لحقوق الانسان إدريس اليزامي ''بشدة'' حول الأوضاع ''المزرية'' التي تعرفها حقوق الانسان في الاراضي الصحراوية المحتلة. و أوضح المصدر أن النواب الاوربيين تطرقوا للماساة الدامية لأكديم إيزيك سنة 2010 و وفاة المناضل الصحراوي حسن الوالي تحت التعذيب و عزل سجناء الرأي الذين لم يسمح لهم بتلقي الزيارات حتى من طرف نواب اوروبيين و سوء المعاملة التي يتعرضون لها.

كما تطرق النواب الاوربيون الى منع البرلمانيين والصحفيين و أخرهم صحفيوا قناة بي بي سي من دخول الاراضي الصحراوية المحتلة وحرمان المواطنين المؤيدين لتقرير المصير من حرية تكوين جمعيات و حرية التعبير و الاجتماع . وقد حاول الممثل المغربي التمييز بين الجوانب السياسية و مقاربة حقوق الانسان فيما يتعلق بالصحراء الغربية لكن محاولته لم تجد نفعا أمام صرامة النواب الاوربيين.

و لما حمل المتدخل على الاعتراف ب''اللجوء المفرط'' للقوة في مدينة العيون المحتلة رفض ب''تعنت'' الرد حول معارضة الحكومة المغربية لتوسيع مهمة بعثة الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية لمراقبة حقوق الانسان و راح يزعم أن هذا الاقليم متنازع عليه ''دوليا''.

و قد شكك بعض النواب ممن اعربوا عن ''امتعاضهم'' من ''الردود الزائفة'' حول مسألة الصحراء الغربية في جدوى الفروع الجهوية للمجلس الوطني المغربي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة و التي تتمثل مهمتها على ما يبدو في ''مراقبة'' و ''حصر'' نشاطات دعاة الاستقلال.

ابرز ممثلو المنظمات الدولية غير الحكومية ''الفارق الجلي'' بين النوايا المعبر عنها و الواقع الذي يبين فيه غياب المراقبة القضائية و ''اللاعقاب'' الذي تتمتع به قوى القمع المغربية و اللجوء ''المفرط'' للعنف و القمع و سوء معاملة الصحراويين و عرقلة حرية التظاهر و الاجتماع أن ثقافة السلطة تطغى على ثقافة الديمقراطية.

HTTP://ALMASIR.NET/NEWS/?P=22016

جمعية العقد العالمي للماء بالمغرب تقاطع المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

01:31:00 21/11/2014

عقد المكتب الوطني لجمعية العقد العالمي للماء بالمغرب اجتماعا استثنائيا لتدارس المستجدات المتعلقة بالمشاركة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي سينعقد بمراكش في الفترة الممتدة من 27 إلى 30 نونبر الجاري، وبعد وقوف المكتب على الطريقة التي تم بها تدبير أحد الاجتماعات التحضيرية يوم 08 نونبر 2014 بالرباط الذي طغى على أشغاله الهاجس التوجيهي والتحكمي، حيث تم الالتفاف على تدخل الجمعية وتعويم النقاش في محور الماء في قضايا بعيدة عن أي طرح حقوقي حقيقي الذي من المفروض أن يكون سائدا في التحضير لمنتدى حقوقي من هذا المستوى، وذلك بواسطة إطارات جمعوية ندرك طبيعتها ومدى ارتباطها بالسلطات والدوائر الرسمية وأداتها "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، فإنه

-المكتب الوطني لجمعية العقد العالمي للماء- الذي تأكدت له نية الأطراف الرسمية ومن يدور في فلكها تهريب النقاش حول الحق الأساسي للمواطنين المغاربة في الماء والتطهير، في ظل استمرار ضربه من طرف الدولة المغربية بمختلف الأشكال، ليس آخرها الزيادات الصاروخية في فواتير الاستهلاك، وهيمنة منطق تسليع الثروة المائية تماشيا مع المنطق النيوليبرالي العالمي، سواء بالخوصصة المباشرة أو بالتدبير المفوض الذي عبرنا دائما عن رفضنا المطلق له؛ ليعي أن الدولة المغربية تسعى من وراء تنظيم هذا المنتدى إلى تلميع صورتها أمام المنظمات العالمية، في الوقت الذي تعرف وتيرة الإجهاز على حقوق المواطنين ومن بينها الحق غير القابل للتصرف في الماء والتطهير تناميا مقلقا، كما أن التضييق على الإطارات الحقوقية المستقلة ومنها جمعيتنا (عدم تسليم الوصل النهائي، منع تأسيس بعض الفروع، منع الوقفات السلمية التي دعا لها مناضلونا في بعض المناطق ...) يعرف حاليا تطورات لا تمت بصلة للشعارات المرفوعة رسميا.

بناء على ما سبق، يعلن المكتب الوطني لجمعية العقد العالمي للماء بالمغرب للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

- مقاطعة الجمعية لكل أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان احتجاجا على تدهور الوضع الحقوقي العام في المغرب، وعلى محاولات إفراغ هذا المنتدى من مضمونه الحقوقي الأصلي، ورفضه لكل أشكال الضغط الذي كان يهدف لمنع جمعيتنا من الوقوف على الإشكالات الحقيقية للمغاربة المتعلقة بتدبير قطاع الماء بذريعة ضرورة الاكتفاء بالتطرق لما هو ذي طبيعة عالمية وليس محلية! !
- تجديد تنديده بالزيادات الأخيرة في فواتير الماء والتطهير، ومطالبته المسؤولين بالتراجع الفوري عنها، وتسوية وضعية المواطنين المتضررين منها، كما يجدد تضامنه مع كل الجماهير التي خرجت للاحتجاج عليها ويدين التضييق الممنهج والقمع الذي تعرضت له بعض هذه الاحتجاجات.

HTTP://WWW.JOURNALRIF.COM/NEWS/9595-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.HTML

الهيئة الوطنية لحقوق الانسان في صف الجمعيات المقاطعة للمنتدى العالمي

أضيف في 20 نونبر 2014 الساعة 12:33

تمازيرت بريس / نبيل غزا

شاركت الهيئة الوطنية لحقوق الانسان يوم الاثنين 17 نونبر 2014 بمقر العصبة المغربية لحقوق الانسان في الاجتماع التنسيقي بين مختلف الهيئات الحقوقية الوطنية حول صيغ التفاعل مع المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي سينظم من 27 إلى 30 نونبر الجاري بمدينة مراكش،بعد قرار العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان والجمعية المغربية لحقوق الانسان مقاطعة أشغاله .

ان الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ،وإذ تتفهم الدواعي الموضوعية لمقاطعة المنتدى العالمي لحقوق الانسان من طرف الجمعيتين المذكورتين والهيئات المنضمة لهذا القرار ، فإنها تسجل :

• أسفها العميق على اتخاذ قرار المقاطعة من طرف شركائها في النضال الحقوقي الذي تتحمل وزارة الداخلية المسؤولية الكاملة عنه من خلال الممارسات القمعية التي تستهدف بها التضييق على أنشطتها الحقوقية ومنعها من ممارسة حقها في عقد تجمعات بالقاعات العمومية والمضايقات والتعسفات المتكررة .بل وصل الامر الى تشكيك السيد وزير الداخلية في ولائها للوطن وارتباطها بأجندات خارجية ،والتي تعيدنا الى ذات الاتهامات التي كانت تلفق جزافا لكل من ناضل من اجل سمو حقوق الانسان ودافع من اجل حق هذا الشعب الابي في الكرامة والعدل والتوزيع العادل للثروة التي ساهمت في بنائها سواعد الفقراء والكادحين من أبناءه.

• تذكير السيد وزير الداخلية بأن ما وصل اليه المغرب من مناخ للحرية والديمقراطية لم يكن منة من أحد أو معروفا جميلا ،وإنما هو ثمار سنوات طويلة من النضال والكفاح قدمت خلاله الهيئات الحقوقية مناضلين أفذاذ قرابين لسجون القمع والاستبداد،أعلام أفنوا زهرة شبابهم في سبيل نهضة هذا الشعب ونطقه بكلمة ''حقي'' أو شهداء أسالوا دماء زكية في الشوارع والمعتقلات ،نفحاتها عشق الحرية ورفض الخنوع والذل والهوان .الى أن أقرت الدولة بماضيها في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بعد أن ايقنت ان لا جدوى من التصلب أو الانكار ،وأن عهد الخوف قد ولى الى غير رجعة وأن الشرعية تؤول للشعب بكل الاحوال .وانخرط الجميع في الصيغ الاجرائية لتوصيات هيئة الانصاف والمصالحة على علاتها. وهي صيغ لم تشمل للآسف محاكمة الجلادين ،التي لم يكن الغرض من المطالبة بها اشاعة روح الانتقام ،وإنما المحاسبة الفعلية لكي يتجسد مفهوم العدالة الانتقالية واقعا ،وحتى لا يتجرأ أحد مستقبلا على انتهاك الحريات والحقوق .ليتبين اليوم أن هذا المستقبل لم يكد يصل لعشر سنوات حتى رجعت أساليب القمع والتضييق على الحريات والتعسف اليومي والحرمان من الحقوق البسيطة كالحق في التجمع السلمي والتظاهر السلمي الذي أقرته مختلف القوانين الدولية الوطنية.

• دعوة الحكومة المغربية والسيد وزير الداخلية على الخصوص إلى التفكير مليا بأن حصانة المجتمع المغربي لن تتحقق بدستور حداثي موقوف التنفيذ يوظف للاستهلاك الخارجي فقط .بل يتم بإشاعة مناخ الحريات العامة وحق الجمعيات الحقوقية في ممارسة أنشطتها التثقيفية والتأطيرية كمكون فاعل في بناء وعي المواطن بحقوقه وواجباته وكينونته وانتمائه،وأن الوقت حان لتنظيم حوار وطني مع مختلف الفعاليات الحقوقية للاستماع مليا الى هواجسها حول تراجع مناخ الحريات في عهدها ،ومشاركتها انشغالاتها باعتبار تقاريرها مناهل مرجعية لتقييم الاداء الحكومي وتقويمه فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان والعمل على تنفيذ توصياتها كهيئات وطنية شريكة،والعمل على بلورة الشراكة عبر آليات جهوية مشتركة و فاعلة يناط بها تنفيذ برامج التثقيف والتأطير ومراقبة احترام الحريات والحقوق في مختلف المؤسسات ومناهضة التعذيب....

• دعوتها الجميع الى استحضار التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم والتي لم نعد بمنآى عنها والمتمثلة في النزاعات المسلحة حول مصادر الطاقة وتفشي الامراض وندرة المياه والتلوث البيئي وانتشار الإرهاب المنظم الذي انبثق من مجتمعات تحكمها أنظمة استبدادية – وغذته سياسة الاستكبار وازدواجية المعايير في العالم – و يقوم على خطاب عدمي يلغي الآخر. والعمل المشترك على تحصين الجبهة الداخلية الوطنية ،اذ لا حقوق بدون وطن يجمعنا و نخاف عليه.

• تأكيدها على موقفها الذي أعلنت عنه في اللقاء التحضيري للمنتدى العالمي لحقوق الانسان المنعقد بالمدرسة الوطنية للصناعة المعدنية يوم 11 أكتوبر 2014 على أن تصفية الاجواء مع الهيئات الحقوقية يجب أن يتسم بطابع الديمومة من منطلق الحرص على احترام الحريات والحقوق والعمل على تعديل التشريعات السلبية،و استكمال اجراءات المصادقة على مختلف البروتوكولات والمواثيق الدولية تنفيذا لما أقره الدستور بخصوص سموها على التشريعات المحلية ،بإرادة شجاعة كفيلة بإشاعة الثقة المتبادلة وبناء تعاقدات بينة الاسس من أجل رفعة المجتمع وكرامته افرادا وجماعات.

واستحضارا لماسبق ،ومن منطلق اعتبار المنتدى العالمي لحقوق الإنسان ،فضاء عالميا لتقييم تجارب مختلف الدول في مجال احترام حقوق الإنسان بسلبياتها وايجابياتها،وفرصة لإيصال الهموم والانشغالات التي تساور الطيف الحقوقي الوطني لكل المشاركين الدوليين والمساهمة البناءة في الخروج بتوصيات ومطالب للحكومة المغربية قمينة بحثها على تطوير تجربتها في مجال احترام الحريات والحقوق التي مازال يشوبها عدم النضج ،فان الهيئة الوطنية لحقوق الانسان تقرر:

1. تأكيد مشاركتها في المنتدى العالمي لحقوق الانسان .
2. التزامها بشرح الاسباب الموضوعية لقرار المقاطعة الذي اتخذته كل من العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان والجمعية المغربية لحقوق الانسان وباقي الهيئات المنضمة لها ،كواجب تضامني معها دفاعا عن وحدة الطيف الحقوقي الوطني وحمايته من كل شرذمة هو مستهدف بها.
3. توجيه رسالة عاجلة للسيدين رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان

لشرح التداعيات السلبية لقرار المقاطعة على أجواء المنتدى العالمي لحقوق الانسان ،ودعوتهما الى اعلان نوايا لعقد حوار وطني حول راهنية واقع الحقوق والحريات بالمغرب .

HTTP://TAMAZIRTPRESS.NET/NEWS11668.HTML

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

جريدة
الناس

مراكش.. لماذا قاطعت جمعيات حقوقية أكبر منتدى لحقوق الإنسان ؟

3261

3261

محمد الفارزي

بعد أقل من أسبوع، ستكون مدينة مراكش على موعد مع فعاليات الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي من المتوقع، حسب المنظمين، أن يحضره أزيد من 5 آلاف مشارك من حوالي 94 دولة، وستعقد خلاله أكثر من 150 من الأنشطة والندوات واللقاءات، وذلك ابتداء من 27 نونبر الجاري إلى غاية 30 منه، مما سيشكل «محطة لمناقشة التحديات المطروحة على المستوى العالمي في مجال حقوق الإنسان، كما قال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقديمه لهذا الحدث الذي تستضيفه إفريقيا لأول مرة، بعد أن نظمته البرازيل العام الماضي.

تحديات سيطرحها المنتدى على المغرب من خلال تقييم المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال لموضوع حقوق الإنسان ببلادنا، سواء من خلال نوعية وكمية المشاركة، فبعد أن عبر بعض انفصاليو الداخل عن رغبتهم في المشاركة، أعلنت جمعيات حقوقية معروفة مقاطعتها للمنتدى وتنظيم وقفات احتجاجية موازاة مع ذلك.

اليزمي: هذه الدورة ستتميز بمناقشة قضايا كلاسيكية وناشئة متعلقة بحقوق الإنسان

اعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان تمثل تكريسا لكونية حقوق الإنسان. وقال إن هذا المنتدى سيتميز ببحث قضايا كلاسيكية ومواضيع ناشئة تتعلق بقضايا حقوق الإنسان، موضحا أن المشاركين سيناقشون إشكاليات جديدة من ضمنها بلورة إعلان لحقوق الإنسان يتعلق بالأشخاص المسنين، وموضوع «المقاولات وحقوق الإنسان».

وأضاف أن هذا المنتدى «الذي يشكل تقدما على اعتبار أنه يتميز بانخراط قوي لبلدان الجنوب لفائدة إشكالية حقوق الإنسان، سيكون أيضا فرصة لتعميق النقاش حول القضايا الكلاسيكية منها حقوق النساء والشباب والأطفال، والمجموعات الهشة والمهاجرين»، مشيرا إلى أن الأمر يتعلق أيضا بتظاهرة ثقافية، حيث سيتم تنظيم عدة معارض للطوابع والفن التشكيلي تتناول مواضيع ذات صلة بحقوق الإنسان.

وأكد اليزمي أن هذه التظاهرة تنظم في وقت ترتقب فيه إقامة استحقاقات هامة في مجال حقوق الإنسان خلال السنة المقبلة، ومن ضمنها المؤتمر حول المناخ بباريس، ومسلسل بكين +20، فضلا على لقاء بنيويورك بخصوص لبحث التقدم المحرز في تطبيق إعلان وبرنامج عمل بكين بعد اعتماده. وأعلن اليزمي أن أزيد من خمسة آلاف مشارك من 94 بلدا ومائة منظمة غير حكومية محلية ودولية وعشرات الخبراء المحليين والأجانب، سيحضرون لمنتدى مراكش، مشيرا إلى أنه ستتم برمجة عدة أنشطة في إطار هذه الدورة.

وقال من ناحية أخرى إنه تم إشراك كافة المنظمات غير الحكومية المحلية في مسلسل الإعداد لهذا المنتدى بما فيها تلك التي قررت عدم المشاركة، مؤكدا أن المنظمين يظلون منفتحين على اقتراحات ومبادرات كل الجمعيات.

وشدد على أن مكتسبات المملكة في مجال حقوق الإنسان الذي يعترف بكافة مكونات الهوية المغربية، وخاصة الأمازيغية والعبرية، مشيرا إلى أن المغرب استطاع تدبير تعددية الثقافية واللغوية، كما أكد على الأهمية التي يتم إيلاؤها لقضية الهجرة بالمغرب، مذكرا في هذا الصدد بإطلاق عملية لتسوية وضعية المهاجرين المقيمين بالمملكة من مختلف الجنسيات.

رئيس مجلس حقوق الإنسان بالمغرب أكد أن «حقوق الإنسان أصبحت خلال العقود الأخيرة إحدى المكونات الرئيسية لجميع الشعوب»، مضيفا أنها «تشكل أهمية كبيرة خلال الاتفاقيات الدولية، وإحدى مؤشرات تقدم الدول والشعوب». كما أشار إلى أن «الدورة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان ستكون محطة دولية للخروج بتوصيات مهمة في مجال حقوق الإنسان».

ويأتي هذا المنتدى، بحسب اليزمي، في إطار التحديات التي تواجهها دول العالم على مستوى حقوق الإنسان، موضحا أن إحدى الإشكالات الأساسية المطروحة على المستوى الدولي، والتي سوف تتم مناقشتها خلال منتدى مراكش، هو التفعيل الحقيقي لحقوق الإنسان على أرض الواقع.

وأشار اليزمي إلى أن المنتدى سيعرف مشاركة 5 آلاف مشارك من 94 دولة وستعقد خلاله أكثر من 150 من الأنشطة والندوات واللقاءات.

من جهته، قال المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان بالمغرب، إن «منتدى حقوق الإنسان سيشكل حدثا دوليا لمناقشة الإشكالات الكبيرة التي تواجه البشرية في مجال حقوق الإنسان».

وبشأن القضايا التي سوف تناقش بمنتدى مراكش، قال الهيبة إنها «تهم قضايا حقوق الإنسان السابقة وموضوع إلغاء عقوبة الإعدام، وموضوع إشكالات التمييز تجاه الفئات الأكثر هشاشة مثل المسنين والمهاجرين والأطفال، وإشكالات التفاعل مع منظومة حقوق الإنسان»، مردفا أنه «سيتم تخصيص جزء مهم لقضايا النساء وقضايا الأطفال».

ومن التحديات التي ستطرح على المنظمين إقناع بعض الجمعيات الحقوقية بالمشاركة في الدورة الثانية للمنتدى، خاصة بعد إعلان بعضها مقاطعتها لهذا الحدث، الذي سيحضره ضيوف كثيرون من دول مختلفة من القارات الخمس.

جمعيات حقوقية مغربية تقاطع

أجمعت أربع هيئات حقوقية مغربية بارزة على اتخاذ قرار مقاطعة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

وقد توصلت كل من العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان، وجمعية «الحرية الآن» إلى قرارها هذا عقب الاجتماع الذي حضره ممثلون عنها وجمعيات حقوقية أخرى بمقر العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان.

وأوصى البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع بـ«تكثيف التنسيق بين الجمعيات التي ألغت مشاركتها والتي قاطعت المنتدى العالمي لحقوق الإنسان ببرمجة مشاركة بديلة على هامش أشغال المنتدى بمراكش ودعوتها لحضور اللقاء التنسيقي الأول الذي عقد أمس الخميس بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان»، في حين تلتزم «الجمعيات التي حضرت الاجتماع وأعلنت مشاركتها في المنتدى بالتعريف بقضايا حقوق الإنسان بالمغرب، ونقل أسباب القلق الذي يساور الجسم الحقوقي بجميع مكوناته، والتعريف بالأسباب التي دفعت الجمعيات التي ألغت مشاركتها والتي قاطعت المنتدى لدى المشاركين في المنتدى من مغاربة وأجانب».

وشدد البلاغ على «حرص جميع مكونات الحركة الحقوقية التي حضرت الاجتماع على وحدة الصف الحقوقي في التصدي لكل الانتهاكات والتجاوزات، والتضامن مع الجمعيات الحقوقية التي تعرضت أنشطتها للمنع، وحرمانها من حقها في استعمال الفضاءات العمومية».

وهكذا أرجعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أكبر منظمة حقوقية في المغرب، مقاطعتها للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مراكش «للمضايقات التي تتعرض لها»، حسبما أعلنت في بيان لها.

وقررت خلال اجتماع لكتبها المركزي «عدم المشاركة في المنتدى ومقاطعة كافة أشغاله»، واعتصم نشطاؤها الأحد الماضي أمام البرلمان المغربي احتجاجا على «مضايقات» السلطات المغربية.

واعتبرت الجمعية أن هذا القرار سببه «عدم استجابة الدولة لمطالبها في تصفية الأجواء السياسية قبل انعقاد المنتدى، بل وإمعانها في الاعتداء على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان».

وتعليقا على هذا الموضوع، اعتبر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه تم «إشراك الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في اللقاءات التحضيرية وتم أخذ جميع مقترحاتها بعين الاعتبار»، مردفا أن «المجتمع المدني هو أحد الهموم التي تشغل البلاد»، وقال إن «للسلطات الحق في حظر بعض الأنشطة، لكن في دولة القانون على الجمعيات اللجوء إلى العدالة».

وقد طالبت منظمة «هيومن رايتس ووتش» مطلع الشهر الجاري السلطات المغربية بـ«التوقف عن العرقلة التعسفية للأنشطة السلمية لجماعات حقوق الإنسان المستقلة في البلاد، والسماح لها بالعمل بحرية»، على حد تعبيرها.

هذا وقد شهدت العلاقة بين بعض الجمعيات المحسوبة على الجسم الحقوقي بالمغرب والحكومة تشنجا واضحا بعد أن اتهم وزير الداخلية محمد حصاد، في كلمة ألقاها حول مكافحة الإرهاب في البرلمان، جمعيات حقوق الإنسان بـ«ادعاءات «لا أساس لها» عن انتهاكات ارتكبتها قوات الأمن بطريقة يمكن أن تمس بصورة وأمن المغرب، كما اتهمها بـ«تلقي تمويلات لخدمة أجندة خارجية».

ولوحت الحكومة المغربية بداية الشهر الجاري بـ«اتخاذ إجراءات صارمة» في حق الجمعيات المحلية التي لا تكشف عن مصادر تمويلاتها الأجنبية، بالحرمان من صفة «المنفعة العامة» التي تخول لها الاستفادة من دعم الدولة.

وردا على سؤال خلال ندوة صحافية حول «المضايقات»، قال مصطفى الخلفي، وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة «على هذه الجمعيات اللجوء إلى القضاء» من أجل استرجاع حقوقها.

المنتدى يقسم الأمازيغ بين مشارك ومحتج

بينما أكدت عدة جمعيات وفعاليات أمازيغية مشاركتها بـ«قوة» في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان لـ«إبراز تقدم المغرب في مجال تدعيم التعددية الثقافية التي أكد عليها الدستور المغربي»، دعا آخرون مع فعاليات التظاهرة العالمية التي تستضيفها مراكش.

وفي السياق ذاته، دعا التجمع العالمي الأمازيغي، أمازيغ المغرب والعالم وإطارات الحركة الأمازيغية والقبائل الأمازيغية إلى التظاهر والاحتجاج يوم السبت 29 نونبر الجاري أمام قصر المؤتمرات.

الدعوة للاحتجاج برها التجمع بكون الأمازيغ «يتعرضون لانتهاكات واسعة لحقوقهم في مختلف المجالات، بدءا من انتزاع أراضيهم ورفض إقرار حقوقهم اللغوية والثقافية وتهميشهم في مخططات التنمية، ومرورا بـ«بعدم سماع الدولة لصوتهم والاستجابة لمطالبهم، على الرغم من أنهم لجؤوا لكل الوسائل سواء القانونية أو الاحتجاجية السلمية، وانتهاء بكون المنتدى العالمي لحقوق الإنسان سيكون فرصة لا مثيل لها للأمازيغ ليسمعوا صوتهم بسبب حضور كل المنظمات الحقوقية الدولية وممثلي دول العالم إلى جانب وسائل الإعلام، وبالتالي ستكون فرصة للأمازيغ لكي يوصلوا مطالبهم للمسؤولين المغاربة وللعالم بشكل سلمي وحضاري».

وأكد المصدر ذاته أن الهدف من الاحتجاج المزمع تنظيمه والتنسيق فيه مع كل الأمازيغ هو «إقناع الدولة المغربية بضرورة واستعجالية إقرار حقوق الأمازيغ، والسير حقا في اتجاه دولة الديمقراطية والمساواة والحق والعدالة، التي لا يبقى فيها مجال لتهميش أي مواطنة أو مواطن وحرمانهم من حق من حقوقهم».

وفي السياق ذاته، دعا التجمع العالمي الأمازيغي أمازيغ شمال إفريقيا والعالم، الذين سيحضرون هذه التظاهرة، إلى المشاركة في ذات الوقفة الاحتجاجية، «نظرا لكون كل الأمازيغ يتقاسمون نفس القضية والتطلعات، ويتعرضون لنفس التهميش والحرمان من الحقوق»، على حد تعبيره.

المصدر ذاته أكد أن «الغريب وما يدفع للاحتجاج أكثر هو أن الأمازيغ حتى يطالبون بحقوقهم أو يبذلون جهدهم لحماية أراضيهم والاستفادة من ثرواتهم تتم متابعتهم قضائيا أو اعتقالهم والزج بهم في السجون، رغم أنهم ضحايا وطلاب حق، كطلبة الحركة الثقافية الأمازيغية المعتقلين منذ حوالي ثماني سنوات بمكناس، والمئات من أبناء القبائل الأمازيغية الذين اعتقلوا بعد احتجاجهم على انتزاع أراضيهم التي امتلكوها لقرون، وكذا الآلاف من أبناء قبائل صنهاجة سراير الذين اعتقلوا أو تم وضعهم في لائحة المبحوث عنهم».

تجدر الإشارة إلى أن المنتدى الدولي لحقوق الإنسان مبادرة تسعى إلى المساهمة في تعزيز التعاون والتنسيق، وتقاسم التجارب والممارسات الفضلى بين دول الجنوب في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

> قال المحجوب الهيبة: «منتدى حقوق الإنسان سيشكل حدثا دوليا لمناقشة الإشكالات الكبيرة التي تواجه البشرية في مجال حقوق الإنسان

حقوق الإنسان في الدول العربية... المملكة المغربية نموذجا

في قضايا للنقاش 20 نوفمبر 2014,

تحتفل دول العالم في 10 من ديسمبر من كل عام باليوم العالمي لحقوق الإنسان حيث عرفت منظمة الأمم المتحدة حقوق الإنسان باعتبار الحقوق المتأصلة في طبيعتها والتي بدونها يستحيل علينا أن نحيا كبشر. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10/12/1948م، في قصر شايو في باريس، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة حيث تعهد المجتمع الدولي بعدم السماح بوقوع ضحايا (خلفت الحرب العالمية الثانية مئات الآلاف من الضحايا).

كما تتعهد الحكومات، بعد التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية، بوضع تدابير وتشريعات محلية تنم بالاتفاق مع التزامها وواجباتها التعاقدية، ومن ثم فإن النظام القانوني المحلي يوفر الحماية القانونية الأساسية لحقوق الإنسان المكفولة في إطار القانون الدولي.

حقوق الإنسان في الإسلام

تقوم العقيدة الإسلامية على مبدأ وحدة الجنس البشري. وإن اختلاف البشر في الألوان أو الأعراق أو الأعمار إنما يهدف إلى إعمار الأرض في إطار التعايش والتكامل.

وتتضح هذه الحقائق من خلال الكتاب والسنة مصدرًا العقيدة الإسلامية (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِير (أية 13 سورة الحجرات)، (وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ) (آية 22 سورة الروم). وذلك من خلال تكريم الإنسان بما يمكنه من القيام بدوره في المجتمع وتحقيق تقدم المجتمع وازدهاره ورقي الفرد.

ومن أهم حقوق الإنسان في الإسلام الحرية والمساواة والأمن وحرية التنقل وحرية الفكر، كما أن هناك حقوق اجتماعية وهي حق الآباء وحق الأبناء وحق الزوجين وحقوق الأقارب والمساكين والفقراء، وكذلك حقوق غير المسلمين سواء الذين يعيشون في بلاد المسلمين أو خارجها.

المغرب عام 1777

يعتبر سيدي محمد بن عبدالله (محمد الثالث) سلطان العلماء وعالم السلاطين والذي حكم المغرب سنة 1757م أول من طالب بإلغاء الرق بين المسلمين والمسيحيين وذلك عام 1777م وقد وقع إتفاقية بذلك مع ملك فرنسا لويس السادس عشر، كما يعتبر السلطان محمد الثالث بن عبدالله أول رئيس دولة عربية وإسلامية تعترف بالولايات المتحدة عام 1768م .

المملكة المغربية نموذجا

في الوقت الذي تمر فيه غالبية الدول العربية بمراحل انتقالية في غاية الصعوبة، حيث يستحق المواطن العربي العيش في بيئة خالية من الصراعات، والتي تؤثر على تقدم المجتمع العربي وازدهاره، يعد المغرب نموذجًا بالمنطقة العربية في مجال حقوق الإنسان. وذلك خلال التحول الديمقراطي بتنفيذ الإرادة الشعبية من خلال انتخابات نزيهة، حيث قام المغرب بتدعيم المكتسبات التي حققها في مجال حقوق الإنسان والحريات منذ التسعينات والجهود المبذولة لتطويرها وتعزيزها على المستوى الدستوري التشريعي والمؤسساتي، وذلك عبر استحداث مؤسسات تعني بحقوق الإنسان؛ كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهيئة الإنصاف والمصالحة، وكذلك إصلاح منظومة العدالة، ودعم جمعيات المجتمع المدني، ومكافحة جميع أشكال التمييز.

وقد حظيت تجربة المملكة المغربية في مجال العدالة الانتقالية وعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان باهتمام كبير من المشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الأول الذي انعقد في برازليا خلال الفترة 10-13 ديسمبر 2013م خاصة عمل هيئة الإنصاف والمصالحة ومسلسل جبر الضرر وتسوية ملفات الماضي، حيث عبر المشاركون في المنتدى الأول عن إعجابهم بعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومكانته داخل المشهد المؤسساتي الوطني والسمعة التي بات يحظى بها على المستوى الدولي من خلال تقاريره الموضوعاتية ومذكراته ومشاريعه.

هيئة الإنصاف والمصالحة

أسست هيئة الإنصاف والمصالحة في 7 يناير 2004م لتكون أداة فعالة للبحث عن الحقيقة في ملفات انتهاكات حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا من خلال جبر الضرر ورد الاعتبار لهم.

.

حيث تعتبر تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة تجربة مغربية رائدة فتحت آفاقًا جديدة للعدالة الانتقالية وذلك من خلال تجنب أخطاء الماضي من خلال أنصاف كل ذي حق حقه والمصالحة مع النفس والمجتمع والدولة أي التصالح مع زمن مضى وعدم تكرار ما حصل في الوقت الحالي وتحصين المستقبل من خلال دعم مشروع إصلاحي سياسي ديمقراطي.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة دستورية استحدثت في الأول من مارس 2011م وفق مقتضيات الفصل 161 من الدستور الحالي للمملكة المغربية. وهو مؤسسة معتمدة من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية التابعة للأمم المتحدة بموجب [مبادئ باريس] التي اعتمدتها الجمعية العام للأمم المتحدة 1993م. كما تتميز تشكيلة أعضاء المجلس بتنوعها وتعدديها حيث تحصل النساء على ما نسبة 46% من الأعضاء كما يضم المجلس بالإضافة إلى البرلمانيين، أساتذة جامعيين، وممثلي جمعيات ونقابات وصحفيين وخبراء مغاربة من منظومة حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة.

إن ما راكمه المغرب من تجربة في مجال حقوق الإنسان أهله ليتم إنتخابه ليصبح عضوا نشيطا بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وليحتضن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مراكش مابين 27 و30 نوفمبر الحالي، وما هذه إلا مؤشرات تدل على ريادة المغرب والتزاماته الدولية في صيانة وحماية حقوق الإنسان

HTTP://WWW.AHDATH.INFO/?P=35209

أكادير : عرض فيلم وثائقي انتهاك كرامة المرأة حول حقوق الانسان حين يغيب القانون الرادع ليس فقط في أفغانستان

هيسبريس من الرباط
الجمعة 21 نوفمبر 2014 | | 3:08
HISPRESS

أكادير : عرض فيلم وثائقي''انتهاك كرامة المرأة'' حول حقوق الانسان حين يغيب القانون الرادع ليس فقط في أفغانستان
عبدالله بيداح
دعا المعهد الفرنسي مساء يوم الأربعاء 20 نونبر 2014 بقاعة العروض لعرض فيلم حول انتهاكات حقوق الإنسان وبالخصوص النساء في وضعية صعبة داخل السجون فقد جاءت التسمية معبرة عن الحالة النفسية التي عانت منها شخصيات الفيلم للنظر عن توضيح للرأي العالمي حين يمارس المجتمع هيمنه عليهن متناسيا ابصط حقوقهن فيصبحن ضحايا صمت مجتمعي وأسري وتخلق حالة الترهيب وزرع الخوف في نفوسهن.
ويهدف الفيلم، للحد من ظاهرة العنف ضد المراة لما له من آثار كبيرة وعميقة على النساء المعنفات واللواتي يصبحن سجينات مجهولات الهوية نتيجة العنف الاجتماعي الواقع عليهن.
وقد حضر أساتذة أكاديميين وسينمائيين وإعلاميين من المغرب ومن دول أوروبا وتناول في جلسة النقاش دور صناعة أفلام وأشرطة الفيديو الوثائقية في الإعلام الالكتروني لرصد انتهاكات لحقوق الإنسان في أماكن النزاعات وغيرها ...
وفي تدخل الأستاذة المحامية الحقوقية لمياء فريدي كلفت من رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان باكادير شارف محمد، ان الفيلم هو عبارة عن مشاهد قصص ولقطات سريعة، لكنه شامل لقضايا واقعية مريرة وعادات و تقاليد تصادر حق المراة مثل الزواج المبكر وانتهاك كرامة المراة، وقضايا الاغتصاب، والوصاية، والميراث و قضايا اخرى.
وفي وصولنا إلى يومنا هذا وهو ما يتناوله الفيلم عن ''المرأة الأفغانية داخل السجن'' بشكل مستفيض والذي يتضمن شهادات حيّة في أوساط المجتمعات الشرق الأوسط ودول أفريقيا يروون قصص اعتقالهم التعسفي وتعذيبهم النفسي والجسدي داخل السجون ضمن رؤية درامية مشوّقة...
يذكر أن الدخول إلى عرض الفيلم مجاني.
وتطرقت الأستاذة لمياء فريدي الى انه بدون تحقيق الأمن للشعوب لا يمكن ان يكون هناك امن والحريات ولشعوب المنطقة الأسيوية والإ'فريقية ككل لان ما يجري من جرائم وانتهاكات لحقوق الانسان مرتبط بانتهاكات لحقوق الإنسان. واستعرضت دور النساء الفاعلات الجمعويات بمنطقة شمال افريقية في النضال عن حقوقهن الوطنية والمدنية وجهودهن للمشاركة في المؤتمرات الجهوية والإقليمية والوطنية والدولية التى يجب ان تستند للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني وكافة قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالصراع ومناطق الحروب مع استجابة واهمية لعقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة بمدينة مراكش لبحث اليات تطبيق هذه القرارات والتفاوض حولها، مشددة على ضرورة عقد جلسات خاصة لمجلس حقوق الانسان لمناقشة امن وحماية المراة في افريقيا وآسيا.
كما أشار الأستاذ الجامعي الأكاديمي بأن الفيلم اعتمد على نمط السرد بالنسبة لشخصيات الفيلم مع بعض المشاهد التمثيلية لإعادة تمثيل بعض القصص الواردة في الفيلم أن انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي، ويأتي كجزء من الحملة المدنية والإعلامية العربية التي أطلقتها الجمعيات الحقوقية في نهاية العام 2010 لرصد انتهاكات حقوق الأطفال والنساء في أماكن النزاعات ...
HTTP://WWW.HISPRESS.INFO/255476.HTML

المنتدى الجهوي للتقييم : فعاليات مدنية تدعو إلى مأسسة وظيفة تقييم السياسات العمومية بالجهات

أضيف في 20 نونبر 2014 الساعة 54 : 11

طارق المومني

أوصى المشاركون في المنتدى الجهوي للتقييم المنظم من طرف المنتدى الجمعوي لآسفي والجمعية المغربية للتقييم بتشكيل لجنة لمتابعة أشغال المنتدى الجهوي للتقييم مع ضرورة مأسسة وظيفة التقييم في السياسات العمومية الترابية الجهوية، ودعم مجال الشراكة بين المجتمع المدني والسلطات العمومية والهيئات المنتخبة ترتكز على التعاقد الاجتماعي لتطوير مؤشرات التتبع والتقييم في المخططات الجهوية والمحلية ، وخلق مرصد جهوي لليقظة والتفكير في قضايا التنمية والديمقراطية

وقد تميزت أشغال هذا المنتدى الذي احتضنته آسفي يومي 14-15 نونبر 2014 بالجلسة العامة التي ترأسها الخبير الدولي أحمد بنشيخ بمشاركة فعاليات من المجتمع المدني ، أكاديميين ، سلطات عمومية وإعلاميين من أقاليم كل من الصويرة، بن جرير ، سيدي بنور، الجديدة ، اليوسفية وآسفي . حيث أبرز خلالها السيد جمال رمضان رئيس الجمعية المغربية للتقييم إلى أن تنظيم هذا اللقاء جاء في إطار رغبة الجمعية في تعميق الفكر حول هذا الموضوع والذي شرعت فيه منذ سنة 2013 بتنظيم المنتديات الجهوية بكل من مدن مراكش ،زاكورة وفاس، وفي ظرفية مهمة تتطلب تنزيل مقتضيات الدستور الجديد لسنة 2011 حول ربط المسؤولية بالمحاسبة وكذا تفعيل الإجراءات ذات الصلة (الفصل 146من الدستور)، وفي ظل الديناميكية العالمية من أجل تأكيد وظيفة التثمين والتي عبر عنها السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 16ابريل 2013 بقوله (إننا جميعا نشترك في مسؤولية تثمين وظيفة التقييم).

كما أشار المتدخل إلى تزايد دور المجتمع المدني في مجال التنمية الشاملة والمستدامة وترسيخ الديموقراطية وإشراكه في تهيئ وتتبع البرامج التنموية (الفصل 139 من الدستور)ومن ثم فان المنتدى يهدف من خلال هدا اللقاء إلى تمكين المشاركين من المساهمة في التفكير حول مأسسة وظيفة التقييم.

• وفي ذات السياق أوضح السيد عبد الكبير اجميعي رئيس المنتدى الجمعوي بأسفي أن تنظيم هذا اللقاء جاء انسجاما مع السياقات الدستورية الجديدة، التي عززت مكانة ودور المجتمع المدني في تتبع وتقييم السياسات العمومية وكذا مع مخطط المنتدى الرامي إلى تدعيم قدرات المجتمع المدني وجعله شريكا أساسيا في قلب كل أشكال التنمية المحلية والجهوية من أجل الرفع من منسوب الثقة بينه وبين الفاعلين والمتدخلين الأساسيين في السياسات العمومية في أفق تعزيز قيم الديموقراطية والمواطنة وتكريس التدبير التشاركي ، مع تمكين الفاعل الجمعوي من الكفاءات والاليات لدعم تتبع السياسات العمومية وربط المسؤولية بالمحاسبة وفق مقتضيات دستور 2011 . وتطرق رئيس المنتدى إلى أهم التحديات التي تواجه ترجمة المقتضيات الدستورية إلى قوانين قادرة على الاستجابة لانتظارات الحركة الجمعوية ببلادنا. كما عرض المتدخل أهم الخطوط التي تناولها التقرير العام لمشروع " دور الجمعيات في تتبع وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتنمية والحكامة الترابية" . حيث عرض مختلف الخطوات التي مر منها المشروع، كما تطرق لأهم التوصيات التي خلص إليها التقرير الذي أنجزه المنتدى الجمعوي بآسفي.

من جهته تدخل السيد أنور ادبيرة رئيس قسم العمل الاجتماعي بعمالة أسفي فقدم تجربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ سنة 2005 حيث أكد أن المبادرة تنبني على خمس قيم أساسية كالثقة، المشاركة، الكرامة، الاستمرارية والشفافية ، كما أبرز المتدخل المبادئ الخمسة التي ترتكز عليها وهي القرب، التشاور، الشراكة، التعاقد والحكامة الجيدة. أما على مستوى برامج المبادرة فقد أبرزها المتدخل في أربع محاور وهي : محاربة الفقر في العالم القروي، محاربة الإقصاء بالوسط الحضري، محاربة الهشاشة، البرنامج الأفقي وكذا أجهزة الحكامة المحلية والإقليمية والوطنية مؤكدا في ذات السياق أن الصفقات التي تبرم في إطار المبادرة تخضع للقوانين الجاري بها العمل لضمان الشفافية والمنافسة الشريفة والحفاظ على المال العام وفق التزامات المغرب أمام البنك الدولي وباقي الشركاء الممولين وهي المشاريع التي تخضع لمراقبة النفقات وإلى عملية الافتحاص سنويا والتمحيص والتصديق من طرف المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية التي تعزز البنية التدبيرية

Conseil national des droits de l'Homme

أما كلمة السيد محمد زمهار رئيس مصلحة التخطيط بنيابة التعليم بأسفي فقد على خلاصة تجربته وتجربة نيابة التعليم بأسفي مع مقاربات التتبع والتقييم والمسائلة حيت أكد أن مقاربة التسيير المتمركز حول النتائج تم تطبيقها على مجموعة من المشاريع التربوية بنيابة أسفي بعد أن تم تكوين مجموعة من الكفاءات التربوية في هدا المجال وتمكينها من الأليات والمهارات للعمل وفق هده المقاربة موضحا ان كل البرامج تخضع لعملية المراقبة سواء الداخلية أو الخارجية والى عمليات الافتحاص الذي أصبح عملية مألوفة وعادية في القطاعات الحكومية

. أما الأستاذ منير الشرقي عن اللجنة الجهوية لحقوق الانسان مراكش اسفي فقد على دور المجلس الوطني لحقوق الانسان ولجانه الجهوية في تتبع السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان والحرص على مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمواثيق الدولية من خلال اثراء الحوار حول القوانين والتشريعات وتقديم مذكرات استشارية في عدد من القضايا كلما طلب منه ذلك عند الاقدام على تغييرالقانون سواء للبرلمان او الحكومة كمذكراته حول المجلس للسلطة القضائية – وهيئة المناصفة وكل أشكال التمييز والرأي الاستشاري الخاص حول مشروع القانون المتعلق بالعنف ضد النساء وغيرها من المبادرات الرامية إلى تتبع كل السياسات التي تعنى بحقوق الإنسان بما يضمن ملائمة القوانين الوطنية مع المباذئ والقيم الكونية لحقوق الانسان والتي عمل المغرب على مأسستها بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان بلجانه الجهوية كدعامة أساسية في البناء المؤسساتي

وقد تابع المشاركون فعاليات هذا المنتدى خلال اليوم الثاني بتنظيم ورشة تكوينية حول " التتبع التقييم التشاركي القائم على النتائج " والتي أطرها الأستاذ أحمد بنشيخ حيث تم التأكيد على كون السياسيات العمومية تعتبر من أهم الآليات القانونية التي تتخذها الدولة في شكل أهداف و إستراتيجيات محددة قصد معالجة بعض القضايا المطروحة و ذات الأولوية داخل المجتمع، بعد دراستها و مرورها بمجموعة من المراحل الأساسية قبل أن تتم بلورتها في شكل مجموعة من القرارات المرتبطة بالشأن المحلي أو الوطني على حد السواء.

HTTP://ALMAGHRIBIA24.COM/NEWS3169.HTML

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش محطة تثبت للعالم مدى أهمية الأشواط التي قطعها المغرب في مجال تعزيز هذه الحقوق بين مختلف جهاته وأقاليمه

20 نوفمبر,2014 الاخبار الان, على الاولى, عين على المجتمع لا تعليقات

اليومي الصحفي

أن المغرب بعد محطة البرازيل التي استضافت الدورة الأولى للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان في شهر دجنبر من السنة الفارطة، حيث توسعت وتعززت مجالات حقوق الإنسان بشكل اكبر، إلى جانب تأسيس هيئات إقليمية ودولية جديدة للنهوض بهذه الحقوق وحمايتها، مع تكريس قوي لها من لدن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بجعل موقعها كفاعل دينامي يقوم بدور

متزايد الأهمية، اليوم مراكش تستعد لاحتضان الدورة الثانية لهذا المنتدى، وذلك بعد شوط طويل عاش معه المغرب تطورات عرفت إنشاء العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الوطنية والإقليمية، وكذا الدولية، حيث أصبحت أكثر احترافية وتخصصا وفاعلية. وبعد أن حظيت تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية وعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان باهتمام بالغ من لدن عدد من المشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بالعاصمة البرازيلية سنة 2013. وبعد أن نوه عدد من المسؤولين البارزين بالبرازيل ومن المشاركين في المنتدى، بتجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية، خاصة من خلال عمل هيئة الإنصاف والمصالحة ومسلسل جبر الأضرار وتسوية ملفات ماضي الانتهاكات، والتعبير عن إعجابهم بعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومكانته داخل المشهد المؤسساتي الوطني، وكذا السمعة التي بات يحظى بها على المستوى الدولي، من خلال تقاريره الموضوعاتية ومذكراته ومشاريعه. اليوم وما بين 27 و30 نونبر الجاري مراكش تستعد لاحتضان الدورة الثانية لهذا المنتدى، وذلك بعد شوط طويل عاش معه المغرب تطورات عرفت إنشاء العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الوطنية والإقليمية، وكذا الدولية، حيث أصبحت أكثر احترافية وتخصصا وفاعلية. حيث سيطرح على طاولة نقاش الدورة الثانية المقرر عقدها بمراكش، عدد من الإشكاليات التي تروم فتح النقاش حول النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان، التقاليد الدينية وحقوق الإنسان، الحركات الاجتماعية، الديموقراطية، الأمن وحقوق الإنسان، هذا إلى جانب الانفتاح حول مسألة السعي من أجل عالم بلا تعذيب. العدالة هي أيضا من بين الحقوق المناقشة بمنتدى مراكش لحقوق الإنسان، وذلك عبر التطرق إلى مسألة ولوج العدالة وحقوق الإنسان، وكذا كل ما يتعلق بالعدالة الانتقالية التي خطى نحوها المغرب خطى مهمة، إلى جانب إشكالية عقوبة الإعدام. الحقوق الاقتصادية وكذا الاجتماعية، تيمة أخرى يضعها المنتدى نصب عينيه إلى جانب مواضيع التنوع الثقافي، والحقوق اللغوية والثقافية، هذا بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالمقاولة ومدى ارتباطها بحقوق الإنسان، مرورا باتفاقيات التبادل الحر، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والبيئي وكذا تجلياتهم في ميدان حقوق الإنسان. المنتدى لم يغفل أيضا حق الصحة، وموضع الإعاقة وحقوق المرأة، عبر التطرق إلى المرأة وحق المساواة. مواضيع متنوعة ومتعددة تلك التي وضعها المنتدى ضمن أجندته لهذه الدورة، فإضافة إلى ذلك فلم يتناسى المنظمون مواضيع التعليم والشباب، الهجرة، البيئة، وكذا في حق الاتصال الذي ينبغي إن يتوفر للجميع. يسعى المغرب ومن خلال تنظيمه للدورة الثانية لحقوق الإنسان وبمراكش على وجه الخصوص، إلى المساهمة في انبثاق فضاء عالمي للحوار بين الحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وذلك تلبية لتطلعات الشعوب في احترام كرامتها وتحقيق المساواة والعدالة الحقة فيما بينها. وبذلك يكون المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مراكش فرصة ل: إعداد حصيلة عامة حول التقدم الذي تم إحرازه في مجال حقوق الإنسان وكذا التحديات والعوائق التي تعرقل تحققها؛ جرد وتحديد القضايا والإشكاليات الجديدة وطرق التفكير الجديدة حولها؛ توفير إمكانية التفكير التعددي بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإقليمية والدولية لحماية الحقوق؛ إجراء تقييم لوضعية مختلف حركات الدفاع عن حقوق الإنسان. ومن أجل الارتقاء بحقوق الإنسان، وكذا جعلها قائمة فعليا، وبهدف التفكير في الإشكاليات الجديدة التي عرفتها سماء هذه الحقوق، اختيرت مراكش كمنطلق للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وذلك بتنظيم عدة منتديات موضوعاتية باعتبارها كثمرة للحوارات والمناقشات التي شهدتها اللجنة العلمية، وكذا تقديم مقترحات المنظمات غير الحكومية الشريكة، لتكون فضاءات للحوار الذي يمكن عبره رصد وضعية حقوق الإنسان ومناقشة القضايا والإشكاليات الناشئة. وبذلك فالمنتدى سيحتضن أزيد من ثلاثين منتدى موضوعاتي؛ مواضيع ذات أبعاد إقليمية دولية؛ شركات بين المنظمات غير الحكومية المغربية والدولية؛ حضور وازن لثلة من خبراء الأمم المتحدة إلى جانب شخصيات وباحثين لهم بصمتهم الخاصة في عالم حقوق الإنسان. ومنذ أن تم الإعلان عن تنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مراكش، تم إحداث العديد من الهياكل

التنظيمية لضمان إعداد ناجح للمنتدى، حيث يأتي على رأسها كل من اللجنة الدولية للمتابعة والتي تضم كلا من البرازيل والمغرب، والأرجنتين التي ستستضيف الدورة الثالثة؛ السكرتارية الوطنية المغربية (المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والوزارات الرئيسية المعنية؛ لجنة الاستقبال في مراكش (المصالح الخارجية، المجلس البلدي، المجلس الجهوي، مهنيو قطاع السياحة والثقافة والجامعة، وكذا اللجنة الجهوية لمجلس الوطني لحقوق الإنسان)؛ اللجنة العلمية الدولية (ممثلي الجمعيات والمسؤولين الحكوميين والباحثين والخبراء في مجال حقوق الإنسان، وذلك من أجل ضمان دورة تكون في مستوى تطلعات ضيوفها والمغرب الذي يعتزم وبهذه المناسبة استقبال العديد من الشخصيات البارزة التي يأتي على رأسها: الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد بن رعد الحسين، مارتن أوبري عمدة مدينة ليل الفرنسية، ليلى شهيد ممثلة السلطة الفلسطينية لدى الاتحاد الأوربي .... ومن المغرب ربيعة الناصري عن الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، حمودة صبحي عن منتدى بدائل، سميشة رياحة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وآخرون.

HTTP://WWW.QUOTIDIENPRESS.COM/?P=12538

FORUM DES DROITS DE L'HOMME

La 2ème édition se tient au Maroc

Marrakech accueille la 2ème édition du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH). 754 18

Après un pays d'Amérique latine, le Brésil, c'est un pays africain qui prend cette année le relais. Le Maroc abrite ainsi le Forum Mondial des Droits de l'Homme (FMDH) avec plus de 5.000 participants venant de 94 pays. Une occasion pour faire le point sur les principales avancées en matière de droits de l'Homme dans le monde, mais aussi sur les contraintes qui pèsent encore aujourd'hui sur l'effectivité des associations des droits humains.

Lors de ce Forum, on prévoit la participation de Mme Navy Pillay, ancien Haut-commissaire aux droits de l'Homme, de José Louis Rodriguez Zapatero, ancien chef du gouvernement espagnol, Isabel Allende Bussi, présidente du Sénat au Chili, Baudelaire Ndong Ella, président du Conseil des droits de l'Homme au Gabon, Julio César Alak, ministre de la Justice et des droits de l'Homme en Argentine, Fatou Bensouda, procureur général de la CPI, Malala Yousafzai (Prix Nobel de la paix, Pakistan), Shirine Ebadi (Prix Nobel de la paix, Iran), Kailash Satyarthi (Prix Nobel de la paix, Inde), Irina Bokoba, directrice générale de l'UNESCO, Ahmed Zaidate, ministre jordanien de la Justice...

Cette deuxième édition du Forum des droits de l'Homme, placée sous le haut patronage de SM le Roi Mohammed VI, met au centre des débats la question de l'égalité des sexes et de la parité avec 12 forums dédiés aux femmes. Les droits des jeunes, des enfants, des migrants et des personnes en situation de handicap seront également au cœur des débats avec plus de 50 activités et d'une action de sensibilisation sur les droits de l'Homme qui sera programmée dans toutes les écoles du Royaume, le 27 novembre, à la même heure et dans toutes les écoles et classes du pays, comme l'a déclaré Abdeladim El Guerrouj, ministre délégué auprès du ministre de l'Education nationale et de la Formation professionnelle lors d'une conférence de presse à Casablanca.

Autres moments forts de l'événement, la célébration d'une Journée spéciale Palestine, le 29 novembre, pour commémorer la Journée internationale de solidarité avec le peuple palestinien. Sans oublier la programmation d'une grande exposition internationale d'arts plastiques, «Insoumission», témoignage de l'engagement des artistes pour les droits de l'Homme. Il s'agit d'une carte blanche à l'artiste Mahi Binebine qui a invité d'autres artistes d'ici et d'ailleurs. Et une Web TV en direct sur internet, ainsi qu'une radio du Forum diffusant sur la bande FM grâce à une autorisation de la HACA... L'Observatoire National des Droits de l'Enfant prévoit en clôture du Forum un «Marathon des droits de l'enfant». Une manifestation qui permettra aux participants d'exprimer et d'échanger leurs avis autour des problématiques inhérentes à l'enfance. Et enfin l'édition d'un timbre spécial Forum mondial par Barid Al Maghrib.

A souligner que cette deuxième édition du FMDH est une étape importante qui va compter dans l'agenda international et régional, car elle se tient à la veille des grandes échéances planétaires: Paris 2015 pour le Climat, les objectifs du Millénaire dans leur vision Post-2015 et Beijing +20 pour ce qui est de la parité et des droits des femmes. L'Argentine accueillera la troisième édition du Forum en 2015■

Bouchra Elkhadir

Les précisions de Driss El Yazami

Intervenant lors d'une conférence de presse organisée à Casablanca, Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a souligné que les portes du Forum mondial des droits de l'Homme sont ouvertes «devant tout le monde». Il ne s'agit pas d'un forum marocain, mais plutôt d'un évènement international destiné à engager le débat sur les avancées et les régressions des droits de l'Homme dans le monde. Ce qui exige la participation de toutes les associations œuvrant dans le domaine de la défense de ces droits, précise-t-il.

Concernant les appels au boycott des travaux de la deuxième édition du FMDH lancés par certaines associations marocaines, Mahjoub El Hiba, délégué interministériel aux droits de l'Homme, a déclaré que les organisateurs du Forum n'ont pas encore officiellement reçu de notification d'éventuels refus de prendre part à ce forum. «Nous avons appris que certaines associations vont boycotter le forum à travers les médias, mais aucun communiqué officiel ne nous est encore directement parvenu», a-t-il précisé.

Driss El Yazami a quant à lui précisé que l'ouverture inconditionnelle sur toutes les potentialités associatives demeure l'objectif du FMDH. «L'essentiel pour nous reste la participation aux débats et le respect de l'autre. C'est une étape importante pour évaluer les avancées en matière de droits de l'Homme dans un contexte international qui positionne ces droits comme des objectifs de développement», a-t-il expliqué. En réponse à une question concernant la participation des partisans du «Polisario de l'intérieur» au Forum et le risque de les voir transformer cet évènement en une tribune pour faire la promotion de la question de soi-disant violations des droits de l'Homme au Sahara, Driss El Yazami a affirmé que la porte est ouverte également devant eux et que le risque de perturbation des travaux ne constitue pas un problème, puisque ce n'est pas la première fois que les pro-Polisario agissent de la sorte. «Ce qui est important, c'est la capacité de convaincre. Cette question doit être traitée conformément à une approche des droits de l'Homme et non sous un angle politique». Evoquant le refus de l'Association marocaine des droits de l'Homme et de l'Organisation marocaine des droits de l'Homme de prendre part aux travaux du Forum, El Yazami a indiqué que les deux associations ont déjà participé à sept rencontres préparatoires et que leurs propositions ont été toutes acceptées tout en précisant que les organisateurs n'ont reçu aucun écrit officiel dans ce sens.■

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI

FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME 2

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

27 - 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014

27 - 30 نونبر
مراكش 2014

www.fmdh-2014.org

FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME À MARRAKECH

Un débat universel

1054/10

Pas la peine de demander le programme, on vous le livre. Les organisateurs du Forum mondial des droits de l'Homme, qui se tiendra du 27 au 30 novembre courant, à Marrakech, l'ont annoncé. La conférence de presse organisée à cet effet, lundi 17 novembre 2014, à Casablanca, a fourni des chiffres qui donnent une idée sur la dimension d'un événement quasi encuménique. Plus de 5.000 participants venus de 94 pays devront faire le point sur les avancées en matière des droits de l'Homme dans le monde et les risques de régression, réels on potentiels. Et, comme un forum peut en cacher d'autres, il y aura 200 espaces de discussions et de formation, 52 ateliers thématiques -dont 12 dédiés aux femmes et à la parité-, ainsi qu'une multitude de tables rondes sur le droit des jeunes, des enfants, des immigrés, des personnes en situation de handicap et des activités culturelles et artistiques.

Pour Driss El Yazami (photo), président du CNDH, «ce Forum constitue une occasion pour le Maroc de se positionner dans le débat sur les droits de l'Homme, en tant qu'acteur à part entière, en tant que partenaire actif et qualifié». Les milieux concernés par le thème central de cette immense rencontre auront, effectivement, les yeux braqués sur le Maroc. Le pays hôte sera lui-même objet de débat. On pourra alors évaluer, apprécier, peser et soupeser l'évolution accomplie dans un temps politique, somme toute, assez court. Désormais, les droits de l'Homme relèvent de l'action sur le terrain et de l'intervention sur les dossiers. On fait plus que d'en parler, sachant que cela aussi était mal vu, sinon risqué, il n'y a pas longtemps. Par petites touches et par grandes enjambées, il y a eu accumulation d'acquis précieux et indéniables. Les jalons d'une culture des droits de l'Homme ont été jetés. Il sera toujours question de les entretenir, de les protéger, car nous sommes dans un domaine fragile, exposé à tous les revirements et à tout instant. L'organisation même de cette manifestation participe de ce souci; tout autant qu'elle constitue une reconnaissance du chemin parcouru et une opportunité pour renforcer le respect des droits de l'Homme au Maroc. Sous un angle plus large, la tenue de ce forum dans un pays africain comme le Maroc, après une première édition dans un pays d'Amérique latine comme le Brésil, illustre la volonté des pays du Sud d'affirmer leur engagement pour les valeurs et les droits humains ■ A.M

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI

FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME 2

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

27- 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014

27- 30 نونبر
مراكش 2014

www.fmdh-2014.org

Driss El Yazami
Président du Conseil national des droits de l'homme
644/55
WECHA
SLOUGUIA
9ANBOULA
« Nous avons tenu deux grandes réunions avec l'AMDH en 2014 et tenu compte de toutes ses propositions», a lancé le président du CNDH, réagissant au boycott par l'AMDH du Forum des droits de l'homme. Deux grandes réunions où, selon des sources proches du buffet, il y avait plus de petits fours que de débats. Les droits de l'homme, c'est aussi une question de goût.

Driss El Yazami
Président du Conseil national des droits de l'homme
644/55
WECHA
SLOUGUIA
9ANBOULA
« Nous avons tenu deux grandes réunions avec l'AMDH en 2014 et tenu compte de toutes ses propositions», a lancé le président du CNDH, réagissant au boycott par l'AMDH du Forum des droits de l'homme. Deux grandes réunions où, selon des sources proches du buffet, il y avait plus de petits fours que de débats. Les droits de l'homme, c'est aussi une question de goût.

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI

FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME 2

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

27- 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014

27- 30 نونبر
مراكش 2014

www.fmdh-2014.org

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI

FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME 2

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

27- 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014

27- 30 نونبر
مراكش 2014

www.fmdh-2014.org

بروكسل/ 20 نونبر 2014/ومع/

أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان السيد ادريس اليزمي، قدرة المغرب على مواصلة نهج الإصلاحات في جو من الثقة والحوار والتعددية.

وأضاف السيد اليزمي متحدثا لأعضاء اللجنة الفرعية "لحقوق الانسان" في البرلمان الأوروبي، "إذا كانت هناك خطوة يتعين الاشادة بها في المغرب، فهي هذه القدرة، قدرة المجتمع على الاصلاح التدريجي في أجواء من الثقة والحوار والتعددية والسلام والتقدم".

وأشار إلى أن المغرب، اقتناعا منه بحجم التحديات المرتبطة بكامل مسلسل الإصلاح، وخاصة في مجال حقوق الإنسان، يتميز عن البلدان الأخرى في المنطقة، من خلال قدرته على الحفاظ على النقاش الداخلي داخل المجتمع، والانفتاح على الخارج، داعيا أعضاء البرلمان الأوروبي لدعم ومواكبة مختلف الأوراش التي أطلقتها المملكة في مجال حقوق الإنسان. وبعدما لاحظ أن المغرب يستعد في إطار مواصلة العمل الذي بدأ في السنوات الأخيرة، لرفع العديد من التحديات المتعلقة بتنفيذ عدة مبادرات لتكريس الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، شدد السيد اليزمي بشكل خاص على أهمية التقدم الذي تم إحرازه في مجال إصلاح العدالة.

وأكد، في هذا السياق، على أن مشروعي قانونين ذي أهمية كبيرة ، سيتم اعتمادهما سنة 2015، مبرزا أن الامر يتعلق بمشروع قانون المجلس الاعلى للسلطة القضائية، وآخر يتعلق بقانون المسطرة الجنائية، مبرزا أن المشروع الأول والذي أصدر بشأنه المجلس الوطني لحقوق الانسان مذكرة، سيشكل "خطوة مهمة" لضمان استقلالية القضاء.

وفي ما يتعلق بقانون المسطرة الجنائية، قال السيد اليزمي إن أحدث نسخة من هذا المشروع، التي تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، تنص على ضرورة حضور المحامي أثناء فترة الاعتقال الاحتياطي.

وأشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، إلى أنه من ضمن التحديات التي يتعين رفعها في إطار مسلسل النهوض بحقوق الإنسان، هناك التنصيب السريع لهيئة ضمان المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز والتي ستكون هيئة دستورية مستقلة، وفقا لدستور 2011، واعتماد مشروع قانون بشأن العمل المنزلي.

وفي سياق آخر، شدد السيد اليزمي ، على أهمية مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، مشيرا إلى أنه لا تزال اليوم خطوة نهائية تتعلق بإيداع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة، على ان يتم بعد ذلك إحداث آلية وطنية للحماية.

وفي معرض حديثه عن استعداد المجلس الوطني لحقوق الانسان لاعتماده آلية وطنية للحماية ضد سوء المعاملة، شدد السيد اليزمي على أن هذه الآلية ستشكل منعطفا أساسيا، لأن الخبرة الدولية أظهرت أنه مع إرساء مثل هذه الآلية، ينخفض خطر سوء المعاملة بأكثر من 90 في المئة.

وأضاف أيضا، أن المغرب سيواصل في الأشهر المقبلة، تنفيذ السياسة الجديدة للهجرة واللجوء ، مذكرا بأنه تم إطلاق عملية استثنائية للتسوية طيلة سنة 2014، استفاد منها الآلاف من المهاجرين.

وقال السيد اليزمي إنه "فضلا عن الأرقام، فإنه ينبغي التأكيد في هذا الصدد على أن نجاح هذه السياسة المغربية، "لا يشكل فقط رهانا بالنسبة للمغرب فقط ، ، ولكن رهانا دوليا يتطلب مساهمة جميع الفاعلين الدوليين".

من جهتهم، شدد النواب أعضاء اللجنة الفرعية "حقوق الإنسان " على أهمية العمل الذي قام المجلس الوطني لحقوق الانسان منذ عدة سنوات، ومساهمته في إثراء مسلسل الإصلاح الديمقراطي الذي انخرط فيه المغرب.

وصرح العديد من البرلمانيين الأوروبيين، بأنهم اطلعوا، خلال الزيارات المتعددة التي قاموا بها إلى المغرب في إطار مجموعة الصداقة الاتحاد الاوروبي – المغرب، على مساهمة المجلس الوطني لحقوق الانسان في التشريع المغربي، مشيرين إنه على أساس توصيات المجلس أطلق المغرب سياسة جديدة للهجرة واللجوء، تشكل "نموذجا يحتذى لجميع بلدان المنطقة".

وأشاروا إلى أن المغرب يمكنه، من خلال الإصلاحات الديمقراطية التي نهجها في السنوات الأخيرة، أن يضطلع ب"دور رئيسي" في منطقة المغرب العربي، حيث يشكل مع تونس، مثالا ناجحا للديمقراطية التشاركية.

ودعا النواب البرلمانيون، الاتحاد الأوروبي لدعم المغرب وتونس في جهودهما الإصلاحية، مشيرين إلى أن كلا البلدين يجسدان اليوم وبشكل واضح نموذجا للديمقراطية في العالم العربي".

ت/ج ت/ /ب ج/

ومع 201640 جمت نوف 2014

Le Forum de Marrakech marque le renforcement de l'universalité des droits de l'Homme (El Yazami)

Paris, 18 nov. 2014 (MAP) - La deuxième édition du Forum mondial des Droits de l'Homme (FMDH), qui sera organisée du 27 au 30 novembre à Marrakech, marque le renforcement de l'universalité des droits de l'Homme, a affirmé, mardi à Paris, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

La tenue d'une première édition de cette manifestation en décembre 2013 à Brasilia puis d'une deuxième édition à Marrakech est le cheminement de l'universalisation des droits de l'Homme, a insisté M. EL Yazami lors d'une conférence de presse consacrée à la présentation de ce forum et à laquelle ont pris part une pléiade de journalistes étrangers.

Placé sous le Haut Patronage de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, ce forum sera marqué par l'examen à la fois des sujets classiques mais également des thématiques émergentes se rapportant à la question des droits de l'Homme, a-t-il indiqué, précisant que les participants débattront de nouvelles problématiques dont l'élaboration d'une déclaration des droits de l'Homme relative aux personnes âgées et du thème "entreprises et droits de l'Homme".

Ce forum, qui constitue une avancée puisqu'il est marqué par une forte implication des pays du sud en faveur de la problématique des droits de l'Homme, sera aussi l'occasion d'approfondir le débat sur des sujets classiques dont les droits des femmes, des jeunes et des enfants, ainsi que ceux des groupes fragiles et des migrants, a ajouté M. El Yazami, faisant savoir qu'il s'agit également d'une manifestation culturelle avec l'organisation de plusieurs expositions de timbres et d'art plastique traitant de thèmes ayant trait à la question des droits de l'Homme.

Ce rendez-vous important de délibération et de débat international se tient au moment où des échéances importantes en matière des droits de l'Homme sont prévues en 2015, a-t-il indiqué, citant, entre autres, la conférence sur le climat à Paris et le processus Beijing+20 avec l'organisation à New York d'une rencontre pour examiner les progrès réalisés dans l'application de la Déclaration et du Programme d'action de Beijing, 20 après son adoption.

Le président du CNDH a, d'autre part, signalé que plus de 5.000 participants, venant de 94 pays, des centaines d'ONG locales et internationales et des dizaines d'experts nationaux et étrangers sont attendus à ce forum, précisant que plusieurs activités sont programmées dans le cadre de cette édition.

M. El Yazami a par ailleurs tenu à préciser que toutes les ONG locales ont été associées au processus de préparation de ce forum y compris celles qui ont décidé de ne pas y prendre part, soulignant que les organisateurs restent ouverts aux propositions et initiatives de toutes les associations.

Evoquant l'évolution des droits de l'Homme dans le Royaume, M. El Yazami a rappelé que le Maroc a entamé le processus de réformes dans ce domaine depuis plus de 20 ans et ce dans un cadre pluraliste et pacifique, mettant l'accent sur le rôle de la société civile en tant qu'acteur essentiel dans la consolidation de la démocratie marocaine.

Il a également affirmé que les acquis du Royaume dans le domaine des droits de l'Homme ont été consolidés dans la Constitution de 2011 qui reconnaît les différentes composantes de l'identité nationale notamment amazighe et hébraïque, relevant que le Maroc a su gérer son pluralisme culturel et linguistique.

Il a en outre mis l'accent sur l'intérêt accordé à la question migratoire au Maroc, rappelant dans ce sens le lancement d'une opération de régularisation au profit des migrants de différentes nationalités installés dans le Royaume.

Ce forum vise à faire le point sur les principales avancées en matière des droits de l'Homme dans le monde et les contraintes qui pèsent encore aujourd'hui sur leur effectivité.

Près de 200 espaces de discussion, de rencontre et de formation sont programmés avec 52 forums thématiques, 17 événements spéciaux, 13 activités internes, 13 ateliers de formation, 32 activités autogérées, 15 événements culturels ainsi qu'un studio du forum. (MAP). IH---BI DR

MAP 181715 GMT nov 2014

Le président du CNDH souligne à Bruxelles la capacité du Maroc à réformer dans la sérénité, le débat et le pluralisme

Bruxelles, 20 nov 2014 (MAP)- Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) Driss El Yazami, a souligné, jeudi à Bruxelles, la capacité du Maroc à engager des réformes dans la sérénité, le débat et le pluralisme.

'S'il y a une avancée qui doit être saluée au Maroc, c'est cette capacité de la société à réformer progressivement dans la sérénité, le débat, le pluralisme, la paix et le progrès", a dit M. El Yazami, qui s'exprimait devant les membres de la sous-commission 'droits de l'Homme" au Parlement européen.

Convaincu de la complexité de tout processus de réforme, notamment en matière de droits de l'Homme, le Maroc se distingue des autres pays de la région par son aptitude à maintenir le débat interne au sein de la société et de s'ouvrir sur l'extérieur, a ajouté le président du CNDH, appelant les députés européens à soutenir et accompagner les différents chantiers ouverts par le Royaume dans le vaste champ des droits humains.

Notant que le Maroc s'apprête, dans la continuité de l'action lancée ces dernières années, à relever de nombreux défis relatifs à la mise en œuvre de plusieurs initiatives de démocratisation et de promotion des droits de l'Homme, M. El Yazami a mis notamment l'accent sur les avancées réalisées dans le chantier de la réforme de la justice.

Il a souligné, dans ce sens, que deux projets de loi d'une grande importance devront en principe être adoptés en 2015, en l'occurrence le projet de loi sur le Conseil supérieur du pouvoir judicaire et celui du code de procédure pénale, relevant que le premier projet, sur lequel le CNDH a produit un mémorandum, sera 'une avancée importante dans le cadre de l'indépendance de la justice".

Il convient de noter à cet effet, a-t-il poursuivi, que cette future loi consacrera une réelle séparation entre les pouvoirs judiciaire et exécutif, dans la mesure où cette instance ne sera plus présidée par le ministre de la justice.

Concernant le code de procédure pénale, M. El Yazami a indiqué que la dernière mouture de ce projet, qui prend en compte les observations du CNDH, stipule entre autres la présence de l'avocat durant la garde à vue.

Parmi les autres défis qui devront être relevés dans le cadre de ce processus de promotion de droits de l'Homme, le président du CNDH a cité notamment l'installation rapide de l'autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination, qui sera une instance constitutionnelle indépendante, conformément à la nouvelle constitution de 2011, et l'adoption du projet de loi sur le travail domestique.

Sur un autre chapitre de réforme, le responsable a mis l'accent sur la ratification par le Maroc du protocole facultatif à la Convention internationale contre la torture, notant qu'il reste aujourd'hui une étape ultime relative au dépôt des instruments de ratification auprès du secrétaire général des Nations unies, suite à quoi le Maroc mettra en place un mécanisme national de prévention.

Exprimant la disposition du CNDH à être désigné mécanisme national de prévention contre le mauvais traitement, il a souligné que ce mécanisme constituera un tournant essentiel, car l'expérience internationale montre qu'avec l'instauration de ce genre de mécanisme, le risque de mauvais traitement baisse de plus de 90pc.

Aussi, dans les prochains mois, le Maroc poursuivra-t-il la mise en œuvre de sa nouvelle politique d'immigration et d'asile, a indiqué M. El Yazami, rappelant qu'une opération exceptionnelle de régularisation a été lancée durant toute l'année 2014, qui a profité à plusieurs milliers de migrants.

"Outre les chiffres, il faut insister à cet effet que la réussite de cette politique marocaine n'est pas seulement un enjeu maroco-marocain, mais un enjeu international qui requiert la contribution de tous acteurs internationaux", a-t-il conclu.

Dans leurs interventions, des députés de la sous-commission 'droits de l'homme" ont souligné l'importance du travail qu'accomplit le CNDH depuis plusieurs années et sa contribution à l'enrichissement du processus de réforme démocratique dans lequel s'est inscrit le Maroc.

Nombreux sont les parlementaires européens qui ont déclaré avoir pu prendre connaissance, durant les multiples visites qu'ils ont effectuées au Maroc dans le cadre notamment du groupe d'amitié UE-Maroc, de l'apport du CNDH à la législation marocaine, notant que c'est notamment sur la base des recommandations du Conseil que le Maroc s'est doté d'une nouvelle politique migratoire et d'asile qui constitue un 'modèle pour l'ensemble des pays de la région".

Ils ont indiqué que le Maroc, de par les réformes démocratiques qu'il a initiées ces dernières années, peut jouer 'un rôle clé" dans la région du Maghreb où il constitue avec la Tunisie un exemple réussi de la démocratie participative.

Les parlementaires ont enfin appelé l'UE à soutenir le Maroc et la Tunisie dans leurs efforts de réforme, notant que ces deux pays illustrent parfaitement 'ce qu'est aujourd'hui la démocratie dans le monde arabe".(MAP). RK/MO---BI. AJ.

MAP 201425 GMT nov 2014

LA RELEVE .ma
Le Quotidien d'Information Instantanée

Droits de l'Homme: 94 pays présents au forum mondial à Marrakech

Ajouté le 20 Novembre 2014 à 13:45

Lareleve.ma

Malgré l'annonce de boycott par certaines ONG nationales, le Forum mondial des Droits de l'Homme qui aura lieu à Marrakech est appelé à connaître un grand succès.

Plus de 5.000 participants, venant de 94 pays, se réuniront à Marrakech du 27 au 30 novembre 2014 dans le cadre de la 2ème édition du Forum mondial des Droits de l'Homme (FMDH), après la première édition tenue au Brésil. C'est ce qu'ont annoncé les organisateurs de cette grande messe mondiale des droits de l'Homme, lundi 17 novembre 2014 lors d'une conférence de presse à Casablanca.

Pour les organisateurs que sont notamment la délégation interministérielle des droits de l'Homme et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), ce forum «constitue une occasion pour le Maroc de se positionner dans le débat mondial des droits de l'Homme en tant qu'acteur à part entière et partenaire actif et qualifié.»

Comme l'a relevé le président du CNDH, Driss El Yazami, l'organisation de cette manifestation dans un pays africain comme le Maroc, après l'organisation de la première édition dans un pays d'Amérique latine comme le Brésil illustre la volonté des peuples et des pays du Sud d'affirmer leur engagement pour les valeurs des droits de l'Homme et de participer, à égalité, aux grands débats internationaux.

« L'image du pays »

Il faut dire que les ONG marocaines, à savoir l'AMDH, la LMDH et Attac Maroc, entre autres, ont annoncé leur boycott du forum. Contacté par un site électroniques, Abdelkhalek Benzekri, vice-président de l'AMDH a déclaré que l'association a pris sa décision de boycotter le forum «puisqu'il s'agira ni plus ni moins d'une rencontre où les officiels marocains tenteront de faire reluire l'image du pays alors que les atteintes aux droits humains ont dépassé les limites. Plus d'une quarantaine de nos activités ont été interdites ces dernières semaines. De quels droits de l'Homme va-t-on parler alors à Marrakech ? »

Lors de la conférence de presse de lundi, aussi bien El Yazami que Mahjoub El Hiba, le délégué ministériel ont dit leur regret de voir des ONG marocaines boycotter un tel événement. Si El Yazami a insisté sur le fait que la porte est ouverte devant tout le monde pour y prendre part à condition de faire le distinguo entre la politique et les droits de l'Homme, El Hiba lui a été plus conciliant. «Même ceux qui ont annoncé leur boycott seront les bienvenus pendant les travaux du forum », a-t-il fait savoir.

« Séries de réformes »

Concernant le déroulement de l'événement qui planchera sur les avancées réalisées mais surtout sur les problèmes encore rencontrés par les défenseurs des droits de l'Homme, il y aura pas moins de 200 espaces de discussion, de rencontre et de formation programmés, des forums thématiques organisés conjointement par des ONG marocaines et internationales, des ateliers de formation, des événements spéciaux à l'initiative des institutions marocaines en présence de leurs homologues internationaux, des activités internes, ainsi que des activités autogérées.

Il s'agit notamment de 52 forums thématiques, 17 événements spéciaux, 13 activités internes, 13 ateliers de formation, 32 activités autogérées, 15 événements culturels ainsi qu'un studio du forum.

Quand on pose la question à El Yazami sur le pourquoi de l'organisation de ce forum dans des pays du Sud, Brésil, Maroc et la prochaine édition en Argentine, il répond en soulignant que «les trois pays connaissent une dynamique nationale et des séries de réformes, notant que l'expérience de la justice transitionnelle qu'a connue le Maroc à travers l'Instance Equité et Réconciliation (IER) peut servir de modèle et fournir des expériences pour les pays qui ont besoin de la justice transitionnelle.»

http://www.lareleve.ma/news10160.html

ادريس اليزمي غائب عن مجلس الجالية حاظر ببروكسيل

أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان السيد ادريس اليزمي، قدرة المغرب على مواصلة نهج الإصلاحات في جو من الثقة والحوار والتعددية.

وأضاف السيد اليزمي متحدثا لأعضاء اللجنة الفرعية "لحقوق الانسان" في البرلمان الأوروبي، "إذا كانت هناك خطوة يتعين الاشادة بها في المغرب، فهي هذه القدرة، قدرة المجتمع على الاصلاح التدريجي في أجواء من الثقة والحوار والتعددية والسلام والتقدم".
وأشار إلى أن المغرب، اقتناعا منه بحجم التحديات المرتبطة بكامل مسلسل الإصلاح، وخاصة في مجال حقوق الإنسان، يتميز عن البلدان الأخرى في المنطقة، من خلال قدرته على الحفاظ على النقاش الداخلي داخل المجتمع، والانفتاح على الخارج، داعيا أعضاء البرلمان الأوروبي لدعم ومواكبة مختلف الأوراش التي أطلقتها المملكة في مجال حقوق الإنسان. وبعدما لاحظ أن المغرب يستعد في إطار مواصلة العمل الذي بدأ في السنوات الأخيرة، لرفع العديد من التحديات المتعلقة بتنفيذ عدة مبادرات لتكريس الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، شدد السيد اليزمي بشكل خاص على أهمية التقدم الذي تم إحرازه في مجال إصلاح العدالة.
وأكد، في هذا السياق، على أن مشروعي قانونين ذي أهمية كبيرة ، سيتم اعتمادهما سنة 2015، مبرزا أن الامر يتعلق بمشروع قانون المجلس الاعلى للسلطة القضائية، وآخر يتعلق بقانون المسطرة الجنائية، مبرزا أن المشروع الأول والذي أصدر بشأنه المجلس الوطني لحقوق الانسان مذكرة، سيشكل "خطوة مهمة" لضمان استقلالية القضاء.
وفي ما يتعلق بقانون المسطرة الجنائية، قال السيد اليزمي إن أحدث نسخة من هذا المشروع، التي تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، تنص على ضرورة حضور المحامي أثناء فترة الاعتقال الاحتياطي.
وأشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، إلى أنه من ضمن التحديات التي يتعين رفعها في إطار مسلسل النهوض بحقوق الإنسان، هناك التنصيب السريع لهيئة ضمان المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز والتي ستكون هيئة دستورية مستقلة، وفقا لدستور 2011، واعتماد مشروع قانون بشأن العمل المنزلي.
وفي سياق آخر، شدد السيد اليزمي ، على أهمية مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، مشيرا إلى أنه لا تزال اليوم خطوة نهائية تتعلق بإيداع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة، على ان يتم بعد ذلك إحداث آلية وطنية للحماية.
وفي معرض حديثه عن استعداد المجلس الوطني لحقوق الانسان لاعتماده آلية وطنية للحماية ضد سوء المعاملة، شدد السيد اليزمي على أن هذه الآلية ستشكل منعطفا أساسيا، لأن الخبرة الدولية أظهرت أنه مع إرساء مثل هذه الآلية، ينخفض خطر سوء المعاملة بأكثر من 90 في المئة.
وأضاف أيضا، أن المغرب سيواصل في الأشهر المقبلة، تنفيذ السياسة الجديدة للهجرة واللجوء ، مذكرا بأنه تم إطلاق عملية استثنائية للتسوية طيلة سنة 2014، استفاد منها الآلاف من المهاجرين.
وقال السيد اليزمي إنه "فضلا عن الأرقام، فإنه ينبغي التأكيد في هذا الصدد على أن نجاح هذه السياسة المغربية، "لا يشكل فقط رهانا بالنسبة للمغرب فقط ، ، ولكن رهانا دوليا يتطلب مساهمة جميع الفاعلين الدوليين".
من جهتهم، شدد النواب أعضاء اللجنة الفرعية "حقوق الإنسان " على أهمية العمل الذي قام المجلس الوطني لحقوق الانسان منذ عدة سنوات، ومساهمته في إثراء مسلسل الإصلاح الديمقراطي الذي انخرط فيه المغرب.
وصرح العديد من البرلمانيين الأوروبيين، بأنهم اطلعوا، خلال الزيارات المتعددة التي قاموا بها إلى المغرب في إطار مجموعة الصداقة الاتحاد الاوروبي – المغرب، على مساهمة المجلس الوطني لحقوق الانسان في التشريع المغربي، مشيرين إنه على أساس توصيات المجلس أطلق المغرب سياسة جديدة للهجرة واللجوء، تشكل "نموذجا يحتذى لجميع بلدان المنطقة".
وأشاروا إلى أن المغرب يمكنه، من خلال الإصلاحات الديمقراطية التي نهجها في السنوات الأخيرة، أن يضطلع ب"دور رئيسي" في منطقة المغرب العربي، حيث يشكل مع تونس، مثالا ناجحا للديمقراطية التشاركية.

ودعا النواب البرلمانيون، الاتحاد الأوروبي لدعم المغرب وتونس في جهودهما الإصلاحية، مشيرين إلى أن كلا البلدين يجسدان اليوم وبشكل واضح نموذجا للديمقراطية في العالم العربي

HTTP://WWW.MAGLOR.FR/MAGLOR/INDEX.PHP?OPTION=COM_K2&VIEW=ITEM&ID=4634:2014-11-20-22-59-52

وقفة احتجاجية بالرباط لفضح انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها "البوليساريو" والنظام الجزائري في حق المغاربة

الخميس 20 نونبر 2014 - 19:38

الصورة : أرشيف

نظم (تجمع أسر المفقودين والمحتجزين المغاربة بمعتقلات تندوف)، اليوم الخميس بالرباط، وقفة أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بهدف فضح انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها وترتكبها "البوليساريو" والنظام الجزائري في حق المغاربة، بصفة عامة، والمحتجزين بمخيمات تندوف جنوب الجزائر على وجه الخصوص.

وحسب الجهة المنظمة، فإن هذه الوقفة التي شارك فيها فاعلون جمعويون ومعتقلون وأسرى سابقون لدى "البوليساريو"، تندرج في إطار برنامج عمل التجمع داخل وخارج وأرض الوطن، والرامي إلى "فضح الخروقات والتجاوزات اللاإنسانية التي ارتكبها النظام الجزائري والبوليساريو في حق المدنيين والعسكريين المغاربة".

وقال رئيس تجمع أسر المفقودين والمحتجزين المغاربة بمعتقلات تندوف، السيد خليل ميلود في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، إن أسر وأبناء المفقودين والمحتجزين المغاربة بمعتقلات تندوف يبرزون من خلال هذه الوقفة وفاءهم لذويهم وللنهج الذي ساروا عليه في الدفاع عن قضية الوحدة الترابية للمملكة، حيث "يواصلون" نضالهم لفضح الخصوم في مختلف المحافل.

وأكد السيد خليل، وهو ابن أسير مفقود في الجزائر، ضرورة دعم المجتمع المدني وتعزيز دوره في الدبلوماسية الموازية وفضح الادعاءات المغلوطة التي لا تدخر الجزائر و"البوليساريو" جهدا في الترويج لها في الخارج، مبرزا أن من شأن ذلك المساهمة في تنوير الرأي العام الدولي، بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في مخيمات تندوف.

وفي تصريح مماثل، أبرز السيد محمد واداهي بن محمد سالم، وأحد ضحايا سجون ومعتقلات البوليساريو، أن "الوقت قد حان لتقف الأمم المتحدة وكل المدافعين عن حقوق الإنسان على حقيقة الانتهاكات التي تمارس على التراب الجزائري في تندوف". وبعدما استعرض صنوف التعذيب التي تعرض لها شخصيا، ويتعرض لها نزلاء معتقلات تندوف، أبرز السيد واداهي، الذي ينحدر من قبيلة أبناء أبي السباع أن من هؤلاء من لقي نحبه، دون أن يتمكن أهلهم من تسلم جثثهم أو رفاتهم، ومنهم من لا يزال يرزح في تلك السجون الرهيبة.

كما أكد المعتقل السابق تورط النظام الجزائري في مختلف هذه الانتهاكات، مؤكدا في الوقت ذاته أن مقترح الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية هو أقصى ما يمكن أن يسمح به المغاربة لحل النزاع المفتعل حول الصحراء. من جانبها، أعربت زوجة أحد مفقودي حرب الصحراء، منذ أزيد من ربع قرن، في تصريح مماثل، معاناة أسر وعائلات هؤلاء المفقودين.

وأعربت عن الأمل في أن تتمكن هذه الأسر من معرفة مصير أبنائها، مطالبة السلطات الجزائرية بتحمل مسؤوليتها في هذا الإطار. وكان (تجمع أسر المفقودين والمحتجزين المغاربة بمعتقلات تندوف)، الذي يوجد مقره ببلجيكا، نظم يوم 25 أكتوبر المنصرم بالرباط، لقاء تم خلاله تسليط الضوء على معاناة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها "البوليساريو" في مخيمات تندوف بجنوب غرب الجزائر، وتقديم شهادات حية لعدد من ضحايا هذه الانتهاكات وأفراد أسر المفقودين والمحتجزين بهذه المخيمات.

وأجمع المتدخلون خلال هذا اللقاء على "جسامة انتهاكات حقوق الإنسان" التي تشكل مخيمات تندوف مسرحا لها، داعين المنتظم الدولي إلى التحرك العاجل والحازم لرفع الحيف عن ساكنة "مخيمات العار" المحتجزة هناك ضدا على إرادتها. يذكر أن "البوليساريو" حركة انفصالية أنشئت سنة 1975 من طرف الجزائر التي تمولها وتحتضنها فوق أراضيها، وتسعى لإنشاء دويلة وهمية في المغرب العربي وعرقلة أي تسوية للنزاع ومختلف الجهود الرامية إلى الاندماج الاقتصادي والأمني الإقليمي.

le président du CNDH marocain sévèrement interpellé au parlement européen

jeudi, 20 novembre 2014 16:40 Sahara occidental: le président du CNDH marocain sévèrement interpellé au parlement européen
Sahara occidental: le président du CNDH marocain sévèrement interpellé au parlement européen
PrevNext
BRUXELLES- Des eurodéputés ont interpellé jeudi, le président du Conseil national des droits de l'homme marocain (CNDH), sur la situation des droits humains dans les territoires sahraouis occupés par le Maroc, a-t-on appris de source européenne, à Bruxelles.
Intervenant devant les membres de la sous-commission des droits de l'homme au Parlement européen, le président du CNDH, Driss El Yazami a été "sévèrement" interpellé par des députes européens sur la "situation calamiteuse" des droits de l'homme dans les territoires sahraouis occupés, a-t-on précisé.
Parmi les griefs rappelés par les eurodéputés ont figuré la "tragédie sanglante" de Gdiem Izik en 2010, le décès du militant sahraoui, Hassan al Wali, sous la torture, l'isolement des prisonniers d'opinion qui n'ont pu être visités, y compris par des députés européens et les mauvais traitements qui leur sont infligés.
En outre, la fermeture de l'accès aux territoires sahraouis occupés aux parlementaires et aux journalistes dont les derniers furent ceux de la BBC, les dénis et les restrictions continues à la liberté d'association, d'expression et de réunion pour les citoyens sahraouis favorables à l'autodétermination, ont été autant de faits sur lesquels se sont appuyés les eurodéputés pour lancer une série d'"interpellations véhémentes" sur le contexte fortement dégradé et les violations répétées des droits de l'homme dans les territoires sahraouis occupés.
Sur ces points, le représentant marocain a tenté "vainement" d'établir un "distinguo artificiel", vite récusé par les eurodéputés, entre les aspects politiques et l'approche des droits de l'homme en ce qui concerne le Sahara occidental.
L'intervenant, contraint de reconnaître un "usage disproportionné" de la force à Layoune occupée, a refusé "obstinément" de répondre sur l'hostilité du gouvernement marocain à l'élargissement du mandat de la Minurso à la surveillance des droits de l'Homme et en s'enferrant jusqu'à reconnaître, que ces territoires sont disputés "internationalement".
Certains députés qui se sont déclarés "indignés" par les "réponses biaisées" et "non satisfaisantes" sur la question du Sahara occidental, ont remis en cause l'utilité même des antennes régionales du CNDH dans les territoires occupés dont la mission véritable semble être de "suivre" et de "noyauter" les activités des partisans de l'indépendance.
Les interventions des représentants des ONG internationales ont mis en évidence le "décalage impressionnant" entre les déclarations d'intention et la réalité sur le terrain et où l'absence de contrôle judiciaire, l'impunité des forces de répression marocaines, l'usage "irrationnel et disproportionné" de la violence, la répression et les "mauvais traitements" au Sahara occidental, les "entraves sérieuses" à la liberté de manifestation et de réunion font qu'au Maroc la culture de l'autorité prime sur la culture démocratique.
http://www.aps.dz/monde/14098-sahara-occidental-le-pr%C3%A9sident-du-cndh-marocain-s%C3%A9v%C3%A8rement-interpell%C3%A9-au-parlement-europ%C3%A9en

VENDREDI 21 NOVEMBRE 2014

Maroc / Forum Mondial des Droits de l'Homme dans une « république bananière » !

Par Mohammed Belmaïzi, 20/11/2014

Le Maroc « le pays le plus beau du monde » va organiser ce déjà frelaté Forum Mondial des Droits de l'Homme, du 27 au 30 novembre.

Pourtant, ce pays n'a connu ni paix sociale, ni démocratie ni promotion et respect de la citoyenneté, de l'Indépendance à nos jours. Son Histoire agitée oppose l'extrême monopolisation des richesses et du pouvoir à la contestation populaire, toujours brisée et matée dans le sang. Cette malheureuse Histoire oscille entre arbitraire, arrogance et brutalité contre le peuple. Nulle répartition démocratique des richesses n'est venue pacifier le pays, le développer et le faire accéder à la prospérité, à la modernité. Bien au contraire, après le second coup d'état (1972) contre Hassan II, le monarque de droit divin ne trouvait rien d'autres à suggérer aux officiers supérieurs que de « faire des affaires et de ne pas faire de politique ». Quant au peuple désespéré et révolté, le même monarque le menaçait de supprimer « les deux tiers du peuple » pour sauvegarder les nantis. Ironie du sort, ces mêmes nantis sont qualifiés par le même Hassan II de voraces insatiables. « Tous les nantis de toutes les sociétés sont des gens repus et ingrats, mais les miens, alors, c'est pire », disait le monarque, « parce qu'ils sont dans un pays sous-développé. Si encore ils étaient repus à l'échelle de notre standing, mais ils le sont à l'échelle de l'Allemagne, de la France ».

Hassan II a régné en monarque absolu. Des années sous l'état d'exception et le pays sous une gouvernance sans Parlement ni projet de société, Hassan II pouvait dire : « Je peux, si je le souhaite, désigner mon chauffeur comme ministre ! ». Toutes ces caractéristiques d'une « république bananière » conservent cette tradition et la perpétuent. « Notre ami le roi », livre sans concession à l'égard du régime Hassan II, n'a pas attendu longtemps pour voir venir la marque de la continuité obstinée du régime dans cet autre livre intitulé « Le roi prédateur », concernant Mohammed VI.

Ce régime ne sort pas du lot des dictatures environnantes qui ont vu surgir le Printemps des peuples. Dans la foulée des soulèvements contre les dictatures, le monarque de droit divin, Mohammed VI, appelle à la refonte de la Constitution, pour réduire au silence la contestation organisée par le « Mouvement du 20 février ». Un membre de la Commission chargée de la révision de la Constitution, le professeur Mohamed Tozy, révèle d'une manière fracassante, que « le projet de Constitution présenté au Roi Mohammed VI, n'est pas le même que celui qui a été soumis au vote par référendum, et la Constitution pour laquelle ont voté les Marocains n'est pas la même que celle publiée dans le bulletin officiel ». Cela fait désordre et condamne le pays à végéter dans l'arriérisme et dans l'Etat de Non Droit. Certes l'Article 19 qui disait que « La

personne du Roi est inviolable et sacrée », a été changé dans l'Article 46 qui dit que « La personne du Roi est inviolable, et respect Lui est dû ». Mais le monarque continue à monopoliser l'ensemble des leviers du pouvoir dans ses mains. Constitution selon Mon-Bon-Plaisir.

S'il est vrai que l'Instance Equité et Réconciliation (IER) a permis aux familles et aux victimes de la torture, des disparitions, des assassinats, de venir dénoncer la monstruosité et la déliquescence de l'Etat, les responsables, assassins et tortionnaires n'ont à aucun moment été nommés, identifiés… C'est le règne de l'impunité la plus crasse. Alors que les dix recommandations de l'IER, pour donner de l'effet à « plus jamais ça », n'ont jamais été appliquées, l'Etat, lui, s'est refusé à annoncer ses excuses au peuple marocain. On est bien loin de la démarche juste et moderne de l'exemple de l'Afrique du Sud. Et, là encore, il y a désordre et détournement du sens, lorsque le président de l'Instance Equité et Réconciliation, Driss Benzekri, a vu surgir dans sa chambre à Paris, le juge d'instruction Patrick Ramaël en charge de l'enquête sur la disparition de Mehdi ben Barka, pour l'interroger. L'IER avait-elle des informations cruciales à ce sujet ? Driss Benzekri avait refusé de répondre aux questions du juge d'instruction !

Ce cas emblématique de la disparition de Mehdi ben Barka n'est pas sans exiger la vérité sur ces autres disparus : Abdelhak Rouissi, Houcine Manouzi, Atkou Ahmed ben Ali, Agoudar El Yazid, Omar El wassouli, Salhi Madani, Mohammed Es-slami, Abderrahmane Derouich. Et la liste des morts sous la torture, ou assassinés, ne manquera pas de soulever l'indignation…

Mais comment dès lors croire en la bonne foi d'un régime qui a commis des monstruosités dans l'impunité la plus provocante, lorsqu'il prétend promouvoir la philosophie des Droits de l'Homme, en créant d'abord le CCDH (le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme) qui sera transvesti au fameux CNDH (Conseil National des Droits de l'Homme), celui-là même qui convoque le Forum Mondial des Droits de l'Homme à Marrakech, subventionné par la sueur et les mains rugueuses du peuple ?

Forum Mondial des Droits de l'Homme dans un pays où violations, torture et emprisonnements arbitraires n'ont cessé de défrayer la chronique ? En premier lieu, cette répression s'est abattue sur les militants du Mouvement du 20 février et sur les défenseurs des Droits Humains. La torture des salafistes islamistes et leur souffrance en prison, fait écho à la tragique injustice des prisonniers sahraouis. La scandaleuse arrestation, torture et emprisonnement de Zakaria Moumni, champion du monde de Kick-boxing, restera dans les annales de la brutalité punitive. Le nombre de jeunes, (même âgés de 17 ans), condamnés pour « offense au Roi », ne cesse d'augmenter. Et ne parlons pas de jeunes rappeurs tels que Mouad Belrhouat dit El Haqed, plusieurs fois emprisonné pour des prétextes fallacieux, ou de Mister Crazy 17 ans, trois mois de prison. Par ailleurs, l'exemple d'Ahmed Nasser âgé de 95, mort en prison pour « atteintes aux sacralités », reste une absurdité de l'absolutisme sans vision.

L'Association marocaine des Droits Humains (AMDH) détient avec précision la liste des détenus politiques et ne cesse de dénoncer les violations flagrantes actuelles qu'elle-même subit. Car le régime ne cesse de comploter pour la faire disparaître. Une association à plus de 14 000 membres, plusieurs sections au Maroc et aujourd'hui en Europe. La création par le régime des organes frelatés des droits de l'homme (CCDH ; CNDH) n'a été destinée que pour étrangler le souffle de la société civile.

Forum Mondial des Droits de l'Homme dans un pays où une ONG telle que Transparency Maroc contre la corruption, allait être empêchée de décerner le Prix de l'Intégrité à l'avocat Abderrahim Berrada, au militant Khyari, alors que le capitaine Mustapha Adib qui avait dénoncé la corruption au sein de l'armée avait, lui, écopé de plusieurs années de prison ?

Forum Mondial des Droits de l'Homme dans un pays qui inquiète et emprisonne des journalistes comme Anouzla Ali, Ali Lmbrabet interdit d'exercer son métier durant dix ans (une longue grève de la faim allait priver le pays d'un grand journaliste), et jeté sur le chemin de l'exil ses journalistes les plus brillants, tels que Zineb El Rhazoui ; Ahmed Réda Benchemsi ; Aboubakr Jamai ; Ali Amar… ?

Forum Mondial des Droits de l'Homme dans « le pays le plus beau du monde », c'est vrai que ça ne va pas tourner en bourriques toutes ces sommités invitées comme intervenants ! Ils sauront détecter la combine eu égard au respect qu'ils ont envers les peuples asphyxiés qui ont déjà les yeux grands ouverts !

http://solidmar.blogspot.com/2014/11/maroc-forum-mondial-des-droits-de.html